

الفصل الرابع

الطرق الصوفية والممارسة السياسية في السودان

المبحث الأول: دور الطرق الصوفية في السودان إزاء الدخول الأجنبي

المطلب الأول: الطرق الصوفية وسياستها في عهد الاحتلال التركي - المصري

المطلب الثاني: سياسة الطرق الصوفية مع الاحتلال الإنجليزي - المصري

المبحث الثاني: الممارسة السياسية للطرق الصوفية من الاستقلال إلى غاية 1985م

المطلب الأول: الطرق الصوفية والسياسة من الاستقلال حتى 1969م

المطلب الثاني: الطرق الصوفية والسياسة من أكتوبر 1964م إلى مايو 1969م

المطلب الثالث: الدور السياسي للطرق الصوفية من 1969م إلى 1985م.

المبحث الثالث: الطرق الصوفية والعمل السياسي خلال الفترة من 1985م إلى 2010م

المطلب الأول: الطرق الصوفية والعمل السياسي من 1985م إلى 1989م

المطلب الثاني: الطرق الصوفية والعمل السياسي من 1989م إلى 2010م

الفصل الرابع: الطرق الصوفية والممارسة السياسية في السودان.

تمهيد:

إن المتبع للطرق الصوفية منذ دخولها السودان عبر حقب تاريخية متفاوتة، يلحظ القبول الذي حظيت به مما مكنها من نشر الفكر الصوفي في الأوساط الشعبية والرسمية، وذلك دون منافسة قوية رغم وجود الكثير من الحركات الدينية الأخرى. ونتيجة لتجذر التصوف لدى السودانيين فقد ساد تأثير الطرق الصوفية المباشر في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية في البلاد. وسيتناول هذا الفصل انخراط الطرق في العملية السياسية في جميع مراحل الحكم المتعاقبة في السودان، وإيضاح مسألة المشاركة السياسية أو التأثير السياسي للطرق الصوفية في هذه الأرض الإسلامية، وذلك من خلال تتبع هذه الممارسة ومدى تأثيرها في الحياة السياسية بدءاً من فترة الاحتلال الأجنبي للسودان أي منذ سنة 1821م عند مجئ الأتراك والمصريين بقوة مشتركة لاحتلال السودان، وحتى 2010م، وسوف ترصد الدراسة المراحل المختلفة لمشاركة الطرق الصوفية وقياداتها في الحياة السياسية على مختلف مستوياتها وتنظيماتها بالإضافة إلى معرفة مدى تأثيرهم في العملية السياسية.

المبحث الأول: الأساليب السياسية للطرق الصوفية إزاء الدخول الأجنبي للسودان

المطلب الأول: الطرق الصوفية وسياساتها في عهد الاحتلال التركي - المصري

يمثل الحكم التركي المصري للسودان أول سلطة أجنبية تحكم البلاد وذلك بعد القضاء على دولة الفونج الإسلامية عام 1821م على يد محمد علي باشا. فمنذ بداية الغزو التركي للسودان وظف محمد علي العامل الديني لتحقيق أهدافه السياسية، وقد برز ذلك من خلال اصطحاب علماء من العلماء أثناء حملته من أجل إقناع السودانيين بأن الحكم العثماني للسودان جاء من أجل ترسيخ الدين الإسلامي والحفاظ على الاستقرار السياسي فيه، وإعادة الخلافة الإسلامية التي كانت في عهد الرسول -صلى الله عليه وسلم- وضرورة اتباع أوامر أمير المؤمنين في إسطنبول، حيث كان يعي جيدا مدى عمق وقوة النزعة الروحية لدى السودانيين.

وقد تبنى هذا الحكم الأجنبي أسلوبا سياسيا جديدا، فسار في خطين متوازيين، محاولة الحفاظ على علاقة وطيدة ومتينة مع المؤسسة الدينية، وتقوية الزعامات القبلية التي أسندت إليها الحكم المحلي في أغلب أقاليم السودان، وكان الغرض من هذه السياسة هو محاولة إضعاف القيادات الدينية، وخاصة الصوفية

منها، والتي انفردت بالسيطرة على المجتمع السوداني، وتغلغت على مر الزمن في حياته الاجتماعية والسياسية.

وفي هذا الشأن اتخذت الحكومة التركية الكثير من الترتيبات للتغلغل في الوسط الشعبي السوداني، وفرض سيطرتها على المؤسسات الدينية المتمثلة في العلماء والفقهاء ورجال الطرق الصوفية، لما لهم من نفوذ قوي على كافة مناحي الحياة في المجتمع السودان السوداني. ولذا كان من الضروري لسلطة الحكم التركي من إرضاء هذه التيارات وكسب ود قياداتها. وبالفعل شرعت السلطات في خطوات عملية في هذا الاتجاه حيث عقدت لقاءات مشتركة بين الحكومة وقيادات المؤسسات الدينية لتحديد مطالبهم، وعلى إثر ذلك تلقت القيادات الصوفية، ممن توطدت علاقتهم بالسلطات الأجنبية، الاعانات اللازمة لبناء المساجد والخلاوي ومدارس القرآن الكريم لتعليم الفقه والعبادات، بالإضافة إلى إيفاد عدد من السودانيين للدراسة في كل من القاهرة وإسطنبول في مجال الدراسات الإسلامية، وذلك بهدف ضمان ولاءهم بعد العودة للسودان حيث عينوا كقيادات محلية في مناطقهم.

غير أن سياسة الاستقطاب التي اتبعتها الحكومة التركية حيال القيادات الدينية فشلت نتيجة استخدام أسلوب القهر والإرغام للخضوع للحكومة المركزية، الأمر الذي أوجد نفوراً لدى بعض هذه القيادات من التعامل مع سلطات الاحتلال. ويعزى فشل هذه السياسة إلى تجاهل الحكومة التركية لمكانة هذه القيادات بالنسبة للأهالي " وخاصة أنها لم تقبل إلا

الخضوع الكامل للدولة المركزية، مما أدى إلى نفور عدد من أولئك الصوفية عن أي نشاط يتلامس مع ذلك النظام، ولاذوا بالصمت الذي من وراءه مارسوا أدوارهم الأخرى في

المجتمع¹.

ونتيجة لتأرجح العلاقة بين الحكومة التركية وقيادات الطرق الصوفية، امتنعت هذه القيادات عن دفع الضريبة بشكل مستمر، وطالبوا بالعدل والمساواة بين أفراد المجتمع واستهجنوا المعاملة السيئة للمواطنين. وقد أحدث ذلك فجوة واسعة بين أغلب السودانيين والإدارة التركية المصرية، مما أبرز جبهة معارضة قوية داخل المجتمع السوداني بقيادات صوفية، حتى وصل الأمر إلى بعض المواجهات والعصيان المدني، وقد أعقب تلك المواجهات حملات الدفتردار الانتقامية التي تلت مقتل إسماعيل باشا بشندي في ديسمبر 1822م وكان من نتائجها هدم قبة الشيخ المجذوب بالدامر.

وقد أدركت الإدارة التركية المصرية عدم جدوى تلك السياسة، وأنها لن تجني من ورائها سوى المزيد من نفور السودانيين الذين يكون كل التقدير والاحترام لرجال الطرق الصوفية. وتبعاً لذلك، غيرت أسلوب السياسة العدوانية واستبدلتها بأخرى سعت من خلالها لاستمالة قيادات الطرق الصوفية ذات القاعدة الواسعة من الأتباع كالسمانية والختمية والإسماعيلية والقادرية. "ونتيجة لذلك استغلت تلك الطرق

1 - رابعة على عثمان. مرجع سابق. ص 76.

العلاقة الوطيدة مع الحكم التركي والدعم السخي الذي قدم لها، وبدأت تعيد انتشارها وتنظيم نفسها في الكثير من مناطق السودان، حيث تمكنت من بناء المساييد والقباب والتف حولهم العديد من المريدين والمحبين، وتماشت سياستهم مع سياسة الحكم التركي إلى فترة بعيدة¹.

والملاحظ بشأن العلاقة بين الإدارة التركية المصرية وقيادات الطرق الصوفية أنها أحدثت انقساماً بين هذه القيادات بين مؤيد للحكم الأجنبي من وطدوا علاقاتهم معه لما رأوا فيه من تمكين لوحدة المسلمين تحت مظلة الخلافة الإسلامية، وبين رافض لهذه العلاقة ممن يعتبرونه حكماً اجنبياً بغض النظر عن دياناته أو انتماءاته، فاختار مقاومته وعدم التعامل معه، وبالتالي رفض الإعانات المقدمة منه. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ارتبطت بيوتات الطريقة السمانية في أوائل العصر التركي بعلاقة وطيدة وتعلون في بعض القضايا بين الأتراك ومشائخ الطريقة السمانية كالشيخ أحمد الطيب البشير، وذلك بالرغم من أن موقف السمانية لم يكن واضحاً تجاه العلاقة مع سلطات الحكم التركي. والمصري. ومثالاً لذلك موقف الأستاذ محمد شريف الذي يشدد على أهمية هذه العلاقة ونوعيتها، وفي المقابل يوجد من لا يتعامل مع هذه السلطات ولكنه في ذات الوقت يستفيد من المساعدات المقدمة منها. هذا الوضع مكن الطريقة السمانية من الانتشار وسط الأهالي وكسب المزيد من الأتباع، إذ لم يلق أي اعتراض

1 - حسن الشيخ الفاتح الشيخ قريب الله. ديسمبر 1999م رمضان 1420هـ. الطريقة السمانية و دورها في التربية و السلوك. مجلة دراسات إفريقية. جامعة أفريقيا العالمية. العدد 22. ص ص 19-20.

من إدارة الحكم التركي المصري. وبذلك قوي نفوذ الطريقة السمانية وسط المواطنين، وشكلت فيما بعد جبهة مقاومة للاحتلال الأجنبي " إذ برز من بين أتباع هذه الجماعة فرعان هامان من أفرع وأذرع الطائفة السمانية هما: فرع الشيخ القرشي وفرع الشيخ البصير"¹.

إذن فقد آثرت قيادات الطريقة السمانية انتهاج أسلوب مداراة إدارة الحكم التركي المصري. فمن ناحية، كان لبعض قياداتهم صلات وثيقة مع الحكومة ويناصرونها في العلن ويقبلون الهبات لتحسين أوضاع طريقتهم، ومن ناحية أخرى رفض الكثير من قياداتهم التعاون مع الحكومة وطالبوا بمقاومتها والانضمام إلى صفوف المعارضين، مما أربك السلطات تجاه التعامل معهم، فالطريقة السمانية، بهذا الوضع، تمثل عدواً وصديقاً في ذات الوقت. غير أن الحكومة التركية في السودان حرصت التعامل مع القيادات الصديقة منهم مثل حليفهم الشيخ محمد شريف نور الدائم، وعملوا على إبراز كزعيم أوجد للطريقة السمانية في السودان وتوظيفه لصالح محاربة محمد أحمد المهدي وأتباعه. "غير أنه ونسبة لكثرة أتباع المهدي الذين انضموا إليه من الطريقة السمانية ومن بقية الطرق الأخرى متفقين معه في بغضهم للحكومة التركية والأتراك الذين عملوا منذ مجيئهم بسياساتهم القهرية على تقليل نفوذهم"².

أما الطريقة الختمية التي دخلت قبيل الغزو التركي المصري للسودان، وقد ربط البعض بين حادثة دخول السيد محمد عثمان الميرغني إلى السودان وبين الغزو

1 - طارق أحمد عثمان. 1421هـ 2000م. الطريقة السمانية وأثرها الديني والاجتماعي في السودان منذ دخولها في سنة 1766م وإلى سنة 1955م. مرجع سابق. ص 182-183.
2 - رابعة علي عثمان. مرجع سابق. ص 80.

التركي المصري، فسياسة الحكومة تجاه الطريقة الختمية قبل قيام الثورة المهدية لم يكن أصلها المحاباة والتحيز على نحو ما أورد بعض المؤرخين. فقد اختلفت معاملة الأتراك للختمية حسب كل حاكم أو مدير منطقة، فالسيد الحسن الميرغني قد تعرض لمضايقات من قبل الحاكم أحمد باشا أبو ودان الذي كان حاكماً عاماً للسودان حتى تاريخ وفاته، وكذلك في منطقة النيل كانت الحكومة تبغض المواكب الهائلة التي تحيط زعماء الختمية، وتعتبر خلفاء الختمية عاطلين عن العمل، و تكره في هؤلاء جمعهم الهدايا والمشاكل التي يثرونها بسبب المنافسة فيما بينهم¹.

لكن تغيرت السياسة التركية حيال البيت الختمي عقب زيادة المناهضات الصوفية للحكم التركي، فكانت مضطرة إلى ذلك لما للختمية من مكانة عند السودانين، وهذا ما حدى بالإدارة التركية إلى تقدير هذه المكانة فسعت إلى كسبهم حتى يسهم ذلك في إرساء دعائم حكمهم في السودان. هذا الأمر دفع قيادات الختمية وأنصارها للوقوف ضد الثورة المهدية ومساندة حكم الأتراك.

أما قيادات الطريقة القادرية فاختاروا أسلوب المواجهة، وعدم مهادنة الإدارة التركية، فهاضوا حكمها أسوة ببعض بيوتات الصوفية، واعتبروها دولة احتلال بغض النظر عن أنها دولة إسلامية، ومركز إشعاع للإسلام آنذاك، وأنكروا على الزعامات الدينية الموالية للحكم

1 - هولت، ب. م. 1986م. الأولياء والصالحون والإسلام في السودان. ترجمة هنري رياض والجنيد على عمر: (بيروت). دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الثالثة. ص 22.

التركي، وأعلنوا الجهاد في جميع أنحاء السودان ضد الاحتلال التركي، باعتبار الجهاد نوحاً صوفياً، فاشتهرت منطقة أم ضبان بتمركز الطريقة القادرية البدرية، فكان مسيد الطريقة في هذه المنطقة مركز التقاء المشائخ وزعماء القبائل المعارضين للحكم التركي تحت رعاية الشيخ محمد بدر الملقب بالعبيد. مما وطد الصلات بين هذه القيادات والمشايخ وبين الشيخ العبيد. ونتيجة لذلك فرضت السلطات التركية مراقبة دقيقة لعدد من الزعماء والمشايخ مثل السعداب بشندي وبيت الزبير وسلاطين دار فور "مما أدى لاستفسار الشيخ العبيد من وقت لآخر من قبل حكم دار الخرطوم عن هذه الزيارات والتجمع حوله، علماً بأن هناك شيوخاً آخرين كثيرين حول الخرطوم لم يتعرضوا لمثل هذه الاستفسارات، وركزت الإدارة التركية مراقبتها للشيخ العبيد بعيونها وعسكرها بالترغيب والتهديد"¹.

نتيجة للعداء التركي للصوفية بشكل متزايد مع الغليان الشعبي الرافض لممارسات سياسات الحكومات المحلية الموالية للأتراك، قام الشيخ الصوفي محمد أحمد المهدي بثورة شعبية في عام 1881م أعلن فيها الجهاد ضد الاحتلال الأجنبي ولقى مساندة قوية من الوسط الشعبي وخاصة من المتصوفة الذين أعلن الكثير منهم مناصرة الثورة المهدية، وذلك رغم أن البعض منهم على علاقة وطيدة مع الأتراك، لكنهم رأوا فيها ثورة وطنية تحررية ترفض كل أشكال العسف والقهر والبطش وتهدف إلى تحسين مستوى المعيشة للشعب السوداني.

1 - عمر العبيد صالح ود بدر. 2008م. الشيخ العبيد ود بدر معالم في طريق الأمة الجهادية جهاده واستشهاده: (السودان - الخرطوم). المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. ص 26.

وبذلك استطاع المهدي إشعال الحرب في كل أقاليم السودان، وحقق انتصارات حاسمة على الجيوش التركية رغم محاولاتها لإخماد ثورته. وعلى الرغم من أن هناك بعض المتصوفة وقفوا ضد المهدي وأيدوا بشكل مطلق محاربتها، كالتنمية وبعض بيوتات السمانية والإسماعلية، لكن المهدي تمكن من إنهاء الحكم التركي في يناير 1885م.

بناء على ما تقدم، فإن تعامل الطرق الصوفية مع إدارة الحكم التركي المصري كانت بناء على عامل الريح والخسارة. إذ أن هذه الإدارة استخدمت أسلوب الاستعطف بالنسبة للتيارات الدينية وخاصة الصوفية لأنها تعي جيدا مدي خطورة هذه الشريحة الاجتماعية في تحقيق علم الاستقرار. ولذلك ظلت تتودد لها من خلال تقديم الإغراءات المادية بهدف بسط الهيمنة التركية على المؤسسات الدينية وإبقائها تحت إشرافها. وهذا ما رفضه الكثير من قيادات المتصوفة، فهي، من جانب، على استعداد للتعاون من أجل تحقيق الاستقرار وتحسين مستوى المعيشة للمواطن، لكنهم، من جانب آخر، رفضوا الانصياع للأوامر التي تصدر من الحاكم التركي. وعليه فإن السياسة التركية نجحت إلى حد كبير في استقطاب الصوفية، وحصلت الطرق الصوفية التي أبدت مرونة إزاء التعامل مع الأتراك على الكثير من الدعم المادي حيث تم بناء المساييد والخلاوي ومدارس القرآن الكريم، وازداد عدد مريديهم وأتباعهم، الأمر الذي مثل مصدر قلق للحكومة التركية، ونتج عن ذلك تكوين جبهة صوفية عريضة لمقاومة الحكم التركي بقيادة الإمام محمد أحمد المهدي "الذي

تبوأ مقاما رفيعا في الطريقة السمانية وقد مهدت تعاليم الصوفية لظهوره وجعلته في صورة قطب صوفي، حيث قاد المهدي ثورة كان العامل الديني محركها الأول، ومع أن القلة من العلماء قد عارضوا دعوته فإن رجال الدين من المتصوفة قد ناصروه وكانوا يفتخرون بأنه واحد منهم، إلا أن المهدي أبطل الطرق الصوفية"¹.

وحققت الصوفية الكثير من المكاسب وخاصة عندما أدرك الأتراك مكانة السادة الصوفية لدى عامة الشعب السوداني، حيث سمح لعدد من الزعامات الصوفية الدخول للسودان، لنشر الفكر الصوفي، كالتجانية والأحمدية (البدوية) والرفاعية، والإبراهيمية (السنوقية) واليومية والنقشبندية التي وفدت على أيدي دعاة من عدة دول بما فيهم مصر كطرف في الحكم الثنائي للسودان.

أما الخسارة الذي تكبدتها الطرق الصوفية في عهد الحكم التركي فتتمثل في دخول الطرق الصوفية في اللعبة السياسية. إذ احتدم الصراع فيما بينهم بسبب تولى المناصب السياسية. وقد طالت هذه الخلافات في بيوتات صوفية كثيرة. واستمر هذا الوضع إلى قيام الثورة المهديّة التي وسعت الخلاف بين الطرق الصوفية، فانقسموا بين مؤيد لها بشكل مطلق وبين رافض لدعوة المهدي وداعم للأتراك في محاربتهم للمهدية، كالحتمية وبعض بيوتات السمانية وغيرها. فالمهدية حاربت الطرق الصوفية التي لم تؤيد المهدي وثورته، واغتالت بعض قياداتهم. وقد احتدم هذا الصراع خاصة

1 - الشيخ طه الشيخ الباقر. 1425هـ 2004م. موسوعة أهل الذكر بالسودان. مرجع سابق. ص 14.

بين الختمية والمهدي. وبعد القضاء على المهديّة جاء ردة فعل الانتقامية من الطرق التي عانت من ولايات المهديّة حسب رؤيتهم، بقيادة الختمية، فقامت بالاستيلاء على مقدرات المهديّة واستجلاب مريديها وهدموا القباب والاضرحة لطمس معالم المهديّة، حتى كاد ينهوا الانصار وحلفائهم من الساحة الصوفية السودانية، لولا القاعدة الشعبية العريقة التي تتمتع بها المهديّة.

وفي ظل عهد الحكم التركي المصري برزت بوادر تكريس الأحزاب السياسية الطائفية في السودان التي لعبت الصوفية فيها دورا بارزا، ومازال مستمرا إلى اليوم. فالتركيبة السياسية الأقدم ترجع جذورها إلى عام 1938م، حيث شكل كل من طائفتي الختمية والأنصار نواتجها الأولى. فقد نشأ الحزب الاتحادي الديمقراطي عن طائفة الختمية، بينما نشأ حزب الأمة ممثلا لطائفة الأنصار. وحسب محمد أبو القاسم¹ كان نصيب الأول من مقاعد البرلمان 68 مقعدا بينما بلغ نصيب الثاني 100 مقعد. وقد استمر هذا الوضع إلى عام 1982م، حيث برزت تيارات أخرى في التركيبة السياسية تمثلت في الحزب الشيوعي السوداني العذي يعود تاريخ نشأته إلى فترة الأربعينيات، وكذلك حركة الإخوان المسلمين، حزب الجبهة الإسلامية فيما بعد، والتي تمكنت من الحصول على 50 مقعدا من مقاعد البرلمان في انتخابات 1986م. غير أنه، ورغم دخول تشكيلات قومية ودينية أخرى كمنافسٍ في التشكيلة

1 - محمد أبو القاسم حاج أحمد. مرجع سابق. ص 515.

السياسية في السودان إلا أن "البيتين الميرغني والمهدوي ظلّا قابضين بشكل أوفر على قطبي التجاذب في الحركة السياسية السودانية لأنهما قد تغلبا عبر تطاول الزمان على عقبات الانتشار في المكان الجغرافي المنتشر"¹.

رغم ذلك ظلت الطرق الصوفية هي المستحوذة على الولاءات والانتماءات القبلية والإقليمية، وأصبحت مركز استقطاب للقاعدة الشعبية بدلا عن القبيلة والجهوية، حتى اضمحلت وضعفت الولاءات لزعيم القبيلة رغم المحاولات الجادة من الأتراك بشأن الدفع به لمنافسة شيوخ الصوفية في الأقاليم، رغم أنه لا يوجد إطار ينظم ذلك الحراك الشعبي المؤيد للصوفية، وهم من رفعوا لواء الجهاد ضد الحكم التركي المصري، وأعلنوا المقاومة الشعبية المسلحة في أنحاء البلاد. وقد وضح ذلك بشكل كبير في عهد الثورة الهدية بقيادة محمد أحمد المهدي، التي حققت نجاحات كبيرة على الصعيد الاجتماعي والسياسي، وكانت أيضاً سبب اتساع الهوة والانشقاقات بين أهل الصوفية. وفي هذا السياق مارست الطرق الصوفية العمل السياسي، حيث وجدت نفسها للعب دور سياسي يحتم عليها اتخاذ موقف ما إزاء ما يجري في البلاد. الأمر الذي أربك سياسة الأتراك حيال التعامل مع الطرق الصوفية من حيث كون بعضها حلفاء وآخرين أعداء. ونتيجة للوعي السياسي الذي تولد عند أهالي الصوفية وإيمانهم المطلق على قدرتهم بالقيام على عمل سياسي مؤثر

1 - المرجع نفسه. ص 515.

في المجتمع السوداني، برز اقتراح شيخ السمانية محمد الشريف نور الدائم ببناء دولة صوفية وإنشاء سلطة بديلة عن الحكم التركي للسودان.

المطلب الثاني: سياسة الطرق الصوفية في عهد الاحتلال الإنجليزي- المصري

بعد إنهاء الحكم التركي المصري على يد الحركة المهديّة بقيادة الإمام المهدي، نتيجة لعجز الإدارة التركية على مقاومة الحركة الجهادية في السودان وسط زيادة النقمة الشعبية الراضة لاستمرار الحكم الأجنبي، على إثر ذلك بدأ الإنجليز التحرك لإخماد هذه الثورة خوفاً من تمددها وانتشارها في دول أخرى ضمن محيطها الإفريقي والعربي. وبناء على ذلك تم توقيع اتفاقية بين إنجلترا ومصر في 19 يناير 1899م والتي أطلق عليها كرومر باتفاقية المهجين والتي بمقتضاها تم إعلان الحكم الثنائي على السودان، وجهزت حملة بقيادة كتشنر لهذه الغرض.

منذ الوهلة الأولى، وعلى خلفية المقاومة الصوفية لنظام الحكم التركي المصري، قامت السياسية الإنجليزية على أساس القبضة الحديدية للحكم في الطرق الصوفية باعتبارها مصدر التمرد والثورات ضد الدول الاستعمارية ولتجنب تكرار تجربة الثورة المهديّة. غير أن البريطانيين أدركوا أن نفوذ الطرق الصوفية وقياداتها في أوساط السودانيين أقوى من نفوذ غيرهم مثل العلماء ورجال القضاء الشرعي الذين يحظون بتأثير محدود في المجتمع السوداني. هذا الأمر أجبر إدارة الحكم الثنائي على التعاون مع الطرق الصوفية باعتبارهم "عنصراً مساعداً على

تحقيق الاستقرار، ويمكن أن يكونوا تريباغا مضادا لأي حركة تنشق من توجه ديني، وبقيادات دينية شعبية، فاتجه البريطانيون أولا إلى الطرق الصوفية التي عارضت المهديّة، وصمدت أمامها، أوها: الطريقة الختمية ثم الطريقة السمانية والإسماعيلية"¹.

وقد ترتب على ذلك أن وضعت الإدارة البريطانية بعض زعماء الصوفية تحت هيمنة القيادات العسكرية، إدراكا منهم مدى قوة تأثير الصوفية وسط السودانين، فحاولوا خلق نوع من التحالف مع بعض قيادات الصوفيين، وفي ذات الوقت العمل على إضعافها بكل الوسائل، وفي المقابل العمل على تقوية الزعامات القبلية بغرض إضعاف الولاء لقيادات الطرق الصوفية وقد انتهج الإنجليز هذا الأسلوب لإدراكهم باستحالة القضاء التام على الطرق الصوفية وقد برزت مظاهر السياسات العدائية لإدارة الحكم الثنائي تجاه الطرق الصوفية في "محرابة السادة الصوفية في السودان ومطاردتهم وفتح ملفات سرية عن المشايخ منهم أسرة الشيخ ود بدر لهم ملف سري بالخرطوم وأحد سري بود مدني وظلت التقارير السرية والمتابعة حتى بعد استقلال السودان، وبما أن الحكومة الخديوية وجدت مقاومة قوية من السادة الصوفية بمصر وانتصرت ثورة عرابي باشا وحكمت مصر، وبعد هزيمة عرابي واعتقاله قررت

1 - محمد سعيد القدال. 2002م. تاريخ السودان الحديث 1820 - 1955م: (الخرطوم - السودان). مركز عبدالكريم ميرغني للنشر والتوزيع. الطبعة الثانية. ص 342.

الحكومة الإنجليزية الخديوية احتواء الطرق الصوفية بمصر، بل السيطرة عليها بنظم وضوابط تحت رئاسة الحضرة الخديوية الفخيمة"¹.

بدأت إدارة الاستعمار في اتخاذ تدابير عملية في مواجهة الناشطين من قيادات الطرق الصوفية، من الذين ينشطون في مجال تعبئة الجماهير ضد المستعمر. وعليه، فقد شرعت الإدارة البريطانية في دعم القيادات التقليدية القبلية وإنشاء هيكل إداري برئاسة شيخ القبيلة، بدلا من شيخ الطريقة الصوفية ومن جهة ثانية سعت الإدارة إلى تقوية المنافسين من التيارات الدينية الأخرى المعارضين لنهج الطرق الصوفية لإضعاف نفوذهم. لذلك "أنشأت في عام 1902م مجلسا مقروءا جامع أمدردمان أطلقت عليه اسم لجنة العلماء، وذلك بهدف تركيز فكر سني معارض للصوفية"². وتتابع هذه السياسة مردها إلى الصراع الذي نشأ بين الإمام المهدي وبين مناوئيه من الأصوليين في عهد الحكم التركي المصري، فعملت الإدارة البريطانية على تقيوتهم مقابل إضعاف الصوفيين. "وقد كان الشريف يوسف الهندي، من أول المتهمين أمام لجنة العلماء في عام 1909م وإدانتته بالتدخل في بعض الشؤون القبلية"³.

استمر الموقف الإنجليزي المعادي للطرق الصوفية ومحاولة إضعافها بشن الوسائل وتقوية مجموعات أخرى معادية لها، بالإضافة إلى تعزيز الولاء إلى القبيلة، وذلك أسوة بالمحاولات السابقة للحكم التركي في هذا الصدد والتي لم تفلح في إضعاف التأثير الصوفي، فلم يجد

1 - عمر العبيد صالح ود بدر. مرجع سابق. ص 129.

2 - محمد أبو القاسم حاج حمد. مرجع سابق. ص 185

3 - المرجع نفسه. ص 185

الأترك بدأ من التعامل مع الطرق الصوفية، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث تقاضى عن بعض قضايا الخلاف معهم مثل حلقات الذكر وجمع الهدايا. وفي إطار محاولات الإنجليز لإضعاف وتجميع تأثير الطرق الصوفية، حاولوا إضعاف الوجود المصري المتغلغل في السودان، ومن ذلك، إضعاف علاقته ببعض الزعامات الدينية السودانية ممن تخرجوا في الأزهر الشريف قمعوا عادوا للسودان لممارسة أنشطتهم، أو ممن كان من قبل على علاقة وطيدة بالقيادات الدينية المصرية عبر الختمية والإسماعيلية وغيرها من الطرق الصوفية الأخرى. غير أن أجندة الحرب العالمية الأولى التي خصها الإنجليز ضد الامبراطورية العثمانية فرضت عليها توطيد علاقاتها مع قيادات الطرق الصوفية والتيارات الدينية الأخرى وذلك "خوفاً من الاحتراق الديني أو ظهور نبي أو مهدي جديد في السودان، وقد شهدت تلك الفترة اجتماعات الحاكم العام بالزعماء والأعيان في سراي الخرطوم"¹.

لقد أخذت السياسة الرسمية للحكم الأجنبي في التحذير من استحواذ مشايخ الطرق الصوفية على السلطات الإدارية بالمحليات والولايات، وفي إطار ذلك، قام كتشنر بتوزيع منشورات على المواطنين يحذرهم فيها من استغلال الصوفية للدين الإسلامي، وطالب فيها بتوقف المشايخ الصوفية عن نشر أفكارهم باعتبارهم مصدر الشعوذة والإساءة للإسلام. وفي المقابل، قربت الإدارة الثنائية العلماء لكبح جماح الطرق وخلق رأي سني عام بعيداً عن مؤثرات الصوفية، فكانت هيئة العلماء التي

1 - المرجع نفسه. ص 311.

اتخذت مسجد أمدرمان الكبير مقرا لها في سنة 1902م، وكان على رأسها شيخ العلماء محمد البدوي المتوفي سنة 1913م، وقد خلفه بعد وفاته الشيخ أبو القاسم هاشم الذي نجح في تأسيس المعهد العلمي بأمدرمان، وقد فشلت الهيئة في مقاومة الطرق لعدم التصاقها بالمجتمع، ولأن العلماء يخاطبون العقول بينما تخاطب الطرق الصوفية العواطف والقلوب¹.

وسعياً وراء كسب التأييد والمؤازرة فقد سمحت الإدارة الشائبة، بحذر، للطرق الصوفية بإقامة أنشطتها ودعمتها أدبيا وماديا، بعد أن ظل ذلك محظورا طوال حكم المهديّة. أخذت الحكومة بحذر تدعم الطرق الصوفية التي كان لها موقف عدائي من المهديّة كالحتمية، فقد حظيت الطريقة الحتمية بإعانة ومساندة الإدارة البريطانية إلى الحد الذي دعا بعضهم لوصفها بلفظ (الحكومة)، وقد تم آنذاك تعيين السيد علي الميرغني زعيم الطائفة الحتمية مشرفا على الطرق الصوفية في السودان، لتصريف أمورهما وحل مشاكلها، وخصوصا الإسماعيلية وفرع السمانية الرئيسي، فهذه الطرق بحكم جودها نحو الاستقرار، كانت ضد الثورة المهديّة وساعدت الحكومة في إيجاد وحفظ النظام، وفي إطار تعامل الحكومة معهم كونت لجنة من بعض رجال الطرق الصوفية وعينت بعضاً منهم في مجلس العلماء كدلالة على الاعتراف بدورهم².

1 - المرجع نفسه. ص 40.

2 - إعلان من الحاكم العام من 1 يناير إلى 3 مارس 1900م دار الوثائق القومية الخرطوم. رقم (67).

وظل التجاذب والخوف من الهيمنة الصوفية بشكل مطلق يسود الحكم الإنجليزي، فعمل على اتخاذ سياسة الكر والفر في التعامل مع مشايخ الصوفية، فحاول إقامة علاقات بشيء من الحذر مع البعض، بينما ضيق الخناق على البعض الآخر ممن لهم مواقف عدائية ضد الإنجليز تارة أخرى. استمر هذا الأسلوب حتى فترة الحرب العالمية الثانية حيث دفعت الإدارة البريطانية من ذلك إلى تجنب تعاطف التيارات الدينية مع الألمان انسجاماً مع الدعاية العثمانية التي تزعم أن الحرب بقيادة بريطانيا وفرنسا ضد المسلمين. لذلك اعترفت إدارة الاستعمار بالقيادات الدينية "وقبل الاعتراف الرسمي بهؤلاء الزعماء في منحهم أوسمة الشرف والألقاب في مطلع العشرينيات من القرن العشرين، واعترفت بريطانيا بالخدمة العظيمة التي أسداها لهم الزعماء الدييون، مثل السيد علي الميرغني، والسيد عبدالرحمن المهدي، والسيد يوسف الهندي ومساهماتهم في إلغاء معارضة إنشاء مشروع الجزيرة"¹.

وقد مثلت الطريقة الختمية أبرز الطرق الصوفية التي احتفظت بعلاقة وطيدة مع الحكم الثنائي. حيث ظهر الانسجام بين الطرفين في عدة أمور مثل محاربة اتباع المهديّة وأنصارهم في بعض الطرق التي تكن للإنجليز العدا. ونتيجة لهذه العلاقة الوطيدة كرمت الإدارة البريطانية السيد علي ميرغني بمنحه الأوسمة والألقاب المختلفة مما أسهم في انتشار الطريقة الختمية على حساب أتباع بعض الطرق الأخرى. "حدث ذلك مع الطريقة الإدريسية في دنقلا

1 - إدريس سالم الحسن. 2002م. الدين في المجتمع السوداني (تميزى والطرق الصوفية 1972م - 1980م): (الخرطوم - السودان). مركز الدراسات السودانية. الطبعة الأولى. ص 78.

والإسماعيلية في الأبيض والمجدوبية في الشرق، فتحول ولاء الأعيان وكثير من رجال القبائل عن تلك الطرق وانضموا للختمية، وذلك للاستفادة من نظام الدولة وبتعاون الختمية مع الإدارة البريطانية ازداد النشاط السياسي في الطريقة، فالنفوذ الروحي اكتسب مكانة سياسية، أفرزت خدمات اقتصادية وهذه مكنت من تقديم خدمات اجتماعية، الأمر الذي زاد الأتباع، فتقوت المكانة السياسية للختمية"¹.

ورغم السياسة التي انتهجتها الإدارة البريطانية ما بين القبضة الحديدية في فترة ما، والانفتاح الحذر في فترات أحر، إلا أن ذلك لم يضعف من تأثير الطرق الصوفية في المجتمع السوداني. إذ سرعان ما عادت هيبتها وبسطت سيطرتها في الوسط الشعبي السوداني. ويعزى ذلك إلى المرونة الذي يتار بها الإسلام الصوفي الشعبي، وتشرب المواطن السوداني الفكر الصوفي بشكل تحذر في وجدانه. وبذلك بدا واضحا للحكم الثنائي صعوبة إيجاد قيادة أو زعامة اجتماعية أو سياسية سودانية خارج نطاق الطرق الصوفية. وترتب على ذلك فشل تلك السياسة الرامية لتقوية زعماء العشائر على حساب زعماء الطرق الصوفية والقيادات الدينية الموالية لها. الأمر الذي دفع بإدارة الحكم الثنائي بالاستعانة بزعامات بعض الطرق الصوفية في تولي مناصب إدارية في مختلف مستويات الحكم المحلي، خاصة في منطقة البحر الأحمر حيث كان

1 - عبداللطيف محمد البوني. مرجع سابق. ص 83.

الاعتماد كلياً على الأولياء القدامى وشيوخ الصوفية في تنفيذ سياسات الحكومة"¹.
من جهة ثانية لعبت هذه الزعامات دوراً فاعلاً في الحيلولة دون اندلاع الثورات
المحلية في إطار الحفاظ على الأمن والاستقرار، بل كانوا يمثلون الوسيط بين الأهالي
وإدارة الاستعمار عند نشوب النزاعات، "فالسيد المكّي شيخ الطريقة الإسماعيلية
توسط لإنهاء النزاع بين الحكومة وعلى دينار إذ كان الأخير يحترمه ويحمله"².

لكن الإنجليز ظلوا يسعون للسيطرة على الطرق الصوفية بسياسات أكثر
فاعلية، وذلك من خلال مراقبة أنشطتها، والعمل على الحد من حدوث فراغ
اجتماعي يضمن للمتصوفة الأرباح الوفيرة وأتباعها بجانب تدخل بعضها في المسائل
السياسية البحتة. ولذلك التحت إدارة الحكم الثنائي إلى إنشاء اتحاد للطرق الصوفية
في السودان تكون رئاسته في مدينة أمدرمان. "ووضع دستور إتحاد الطرق الصوفية في
15 جمادى الثاني الموافق اليوم الأول من يناير 1953م. ويرمي الدستور إلى تحقيق
أهداف الطرق الصوفية السامية ونشر تعاليمها والسمو بمرتبها"³.
وكما هو الحال مع سياسة الحكم التركي إزاء علاقته مع الطرق الصوفية، فقد انقسمت
الطرق الصوفية إلى قسمين إزاء سياسة المستعمر بشأن علاقته معهم.

1 - المرجع نفسه. ص 79.

2 - المرجع نفسه. ص 79.

3 - للإطلاع على دستور إتحاد الطرق الصوفية بالسودان، دار الوثائق القومية، متنوعات، 87/11/1 انظر للملحق رقم (2)

فالقسم الأول تمثل في الطرق التي أبدت استعدادها للتعاون مع الادارة البريطانية، حيث

ربطتهم علاقات مصالح متبادلة واستفادت منها في الدعم المادي والمعنوي التي تلقتها جراء

تحالفها مع الإنجليز. أما القسم الثاني فقد مثلته بقية الطرق الصوفية التي ساندت الثورة

المهدية، ونتيجة للضغوط المستمرة من إدارة الاستعمار، انكفت على نفسها وآثرت العمل في

الإطار الاجتماعي وحلقات الذكر في الخلاوي، وبذلك ظلت بدون تأثير اجتماعي أو

سياسي، وتلقي هبات من المریدین وزوار قبب المشائخ.

أما بالنسبة لطائفة الأنصار فقد غيرت سياستها تجاه إدارة الحكم الثنائي، حيث حدث

تحول جذري في مواقفها العدائية منه، نقلها من خانة العدو إلى خانة الصديق وذلك في عهد

السيد عبدالرحمن المهدي، والذي استطاع أن يقيم علاقات وطيدة معهم في مواجهة الحتمية،

بحجة تحرير السودان بالطرق الدبلوماسية، وانتهاج أسلوب النضال السياسي في سبيل نيل

السودان استقلاله. وظلت الطائفتان تتنافسان على نيل رضا الإنجليز. وبدأ الصراع الطائفي

بينهما من خلال رعايتهم وإبراز دورهم في العملية السياسية عبر حزبيهما، الأمة بزعامة

ورعاية طائفة الأنصار، وحزب الأشقاء برعاية الحتمية، وانضمت إليهما بقية الطرق الصوفية،

ورحبت بريطانيا بالحليف الجديد والاستراتيجي زعيم الأنصار الذي يدعو بفصل السودان عن

مصر، وهذا ضمن أهداف الإنجليز الذين حاولوا محاربة الوجود المصري وضربهم حليفهم

السيد محمد عثمان الميرغني الكبير الذي ينادي بسياسة الوحدة مع مصر.

المبحث الثاني: الممارسة السياسية للطرق الصوفية منذ الاستقلال إلى 1985م

المطلب الأول: الطرق الصوفية والسياسة منذ الاستقلال حتى ثورة أكتوبر 1964م.

بعد اتفاقية الحكم الذاتي في 1953م والتي تم توقيعها بين الجانب البريطاني والمصري، والذي نص على حق السودانيون في تقرير مصيرهم، جرت أول انتخابات برلمانية في سبتمبر/ أكتوبر 1953م، وكان الحزبان الرئيسيان المتنافسان فيها حزب الأمة، والحزب الوطني الاتحادي والذي عرف فيما بعد باسم الحزب الاتحادي الديمقراطي. وكما أشير سلفاً فإن كلا الحزبين ذو جذور صوفية، الطريقة الختمية منشأ الحزب الوطني الاتحادي، بالإضافة لبعض الطرق الصوفية مثل الإسماعيلية والهندية والقادرية، وبعض البيوتات في الطريقة السمانية والمجال مفتوح لمن يرغب في الانتساب لهذا الحزب. بينما حزب الأمة يمثل الوجه السياسي لطائفة الأنصار التي تعود أصولها للحركة المهديّة، ومعها بعض بيوتات الصوفية كالمجذوبية والتيجانية، إضافة إلى بعض الشخصيات التي تلتقي أفكارها مع توجهات الحزب.

وبعد سبعة وخمسين عاماً من الاستعمار أجريت أول انتخابات برلمانية لتشكيل أول حكومة وطنية. وقد كان حزب الوطني الاتحادي والأمة أبرز المنافسين فيها. حيث كان الأول بقيادة إسماعيل الأزهرى، وتحت رعاية زعيم الختمية علي الميرغني، والثاني بزعامة عبدالله بك خليل، وبرعاية زعيم الأنصار عبدالرحمن المهدي،

وعرفوا باسم الاستقلاليين لرفعهم شعار الاستقلال التام عن مصر، في مقابل الاتحاديين الذين ينادون بالوحدة مع مصر. "ولقد تحصل الحزب الوطني الاتحادي على 53 مقعداً وهي تمثل أغلبية مقاعد البرلمان بينما تحصل منافسه حزب الأمة على 22 مقعداً من جملة المقاعد وهي 92 مقعداً وتقسمت الأحزاب الأخرى بقية المقاعد المتبقية"¹.

بينما صوتت طائفة الأنصار وحلفائها لحزب الأمة، فقد صوت أتباع الطريقة الختمية بقيادة السيد علي الميرغني وحلفاؤهم للحزب الوطني الاتحادي، فنال حزب الأمة معظم الدوائر في المناطق التي يكثر فيها الأتباع والأنصار في غرب السودان تحديداً في كردفان ودارفور وأم درمان والجزيرة أباً معقل المهديّة الرئيسي. وفي المقابل تركز نفوذ الحزب الاتحادي في المدن، ومركز ثقل الختمية في شرق وشمال السودان وكذلك مدينة أم درمان التي ظلت تشهد منافسات حادة بين الحزبين الكبيرين، فلقد ساندت كثير من الطرق الصوفية وبيوتاتها، في تلك الانتخابات الأحزاب الكبيرة ذات الجذور الصوفية كحزب الأمة، والاتحادي الوطني الديمقراطي، أما بعض الطرق الصوفية الأخرى فقد فضلت النأي بنفسها عن الصراع السياسي وظلت بعيدة بقدر ما، وأعطت لمريديها الخيار في أن يختاروا ما يشاءون من أحزاب ومن مرشحين، بيد أن أكثر المرشحين في الدوائر الانتخابية المختلفة كانوا ممن ينتمون

1 - طارق أحمد عثمان. طائفة الختمية ودورها الديني والسياسي في السودان في الفترة من 1881م - 1955م. مرجع سابق. ص 105.

لتلك الطرق الصوفية أو تربطهم بها علائق قبلية وثيقة، ولذا لم يكن هناك مفر من أن تصوت تلك الطرق لصالح أبنائها في كثير من الدوائر، فمعظم النواب كانوا قد فازوا نتيجة لدعم قبلي أو صوفي، فمن ذلك مثلاً الحزب الاتحادي الذي كان ينحدر زعيمه السيد إسماعيل الأزهري من الطريقة الإسماعيلية.

أما الطرق الصوفية الأخرى فقد تباينت مواقفها حسب بيوتاتها وفروعها المختلفة، فالطريقة القادرية بفروعها مثلاً قد تباينت مواقفها في الانتخابات حسب وضعية كل فرع، فمثلاً فرع الطريقة القادرية شمال الجزيرة بقيادة الشيخ عبدالله الريح كان على الدوام مع الحزب الوطني الاتحادي، أما فرع القادرية في المناقل المكاشفية فقد صوتوا لصالح حزب الأمة، وذلك لأن الطريقة كانت تقع في منطقة نفوذ الحزب، أما فرع الطريقة في كدباس قرب بربرق فقد كانت على ولاء للحزب الاتحادي نسبة لما تربطه من وشائج تاريخية بذلك الحزب، كما أن فرع الطريقة في منطقة أم ضبان أي فرع البادراب كان موالياً للحزب الاتحادي في تلك الانتخابات. وهكذا نرى أن السلوك الانتخابي لفروع الطريقة قد تحدد بشكل غير مركز وشبه لا إرادي، فكل فرع اختار ما يناسبه من مرشحين حسب وضع المنطقة وحسب هوية كل بيت

من بيوتات القادرية، إضافة إلى أن بعض المرشحين في تلك المناطق كان من نفس البيت القادري¹.

أما زعامات الطريقة السمانية التي تتمتع بقاعدة شعبية عريضة، قد رأوا أن ينأوا بأنفسهم عن باحة التنافس السياسي الحزبي وعدم الانغماس في اللعبة السياسية، فقد ارتأى شيخ الطريق آنذاك الشيخ الفاتح ألا يزج بنفسه في تلك الانتخابات، وذلك نتيجة للعلاقات الوطيدة التي تربطه ببيوتات السمانية بكل من طائفتي الأنصار والختمية، فلقد تركوا لأتباعهم حرية الاختيار في عملية المشاركة الانتخابية، ولذا فقد كان لأمناس للقاعدة الشعبية السمانية من خوض العملية السياسية لارتباط الأتباع بعلاقات عشائرية وقبلية وسياسية، فقد كان أتباع الطريقة الذين كانوا في قلب مدينة أمدرمان، وهي قلب المعركة الانتخابية نحازوا لأحد الطرفين، وتصدر الإشارة إلى أن أكثرهم قد منحوا أصواتهم لمرشحي الحزب الاتحادي في دوائر أمدرمان².

وفي منطقة الحلاوين أيضا، شارك أتباع الطريقة السمانية في تلك الانتخابات، كأفراد وليس كمؤسسة صوفية متكاملة، وقد جاءت إنجازاتهم متأثرة

1- على صالح كزار. 1992م. الطرق الصوفية في السودان: (بيروت - لبنان). دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع. ص ص 67 - 68.
2 - Amani Mohamed el-Obeid, The Sammaniyya Tariqa in the Sudan: Doctrines and Politics, M.A. Department of Political Science, Faculty of Economic and social Studies. University of Khartoum. 1997, p. 217.

بالمحيط السياسي والفكري في المنطقة، حيث يسود نفوذ الأنصار وحزب الأمة، ولذلك جاءت مشاركة مؤيدي الطريقة السمانية مناصرة لمرشحي حزب الأمة، وكذلك انحاز فرع الطريقة في منطقة سنار لصالح لحزب الأمة¹. أما في منطقة غرب الدويم فقد انحاز فرع الطريقة بقيادة أحفاد الشيخ برير للحزب الاتحادي، بل كان مرشح الحزب الاتحادي الفائز في تلك الدائرة، هو أحد أبناء هذا البيت وهو الوسيلة السماني برير².

والطريقة التيجانية انقسمت مشاركتها السياسية تبعاً لمؤثرات تاريخية وجغرافية في كثير من الأحيان، ففي الانتخابات 1953م كانت قد أوعزت لمريديها بالتصويت لحزب الأمة، الذين تربطهم تحالفات تاريخية قديمة، وعلى تنسيق مستمر بين التيجانية والأنصار، وخاصة في منطقتي أم درمان وبارا ومناطق غرب السودان اللتان يعدان من أكبر مناطق نفوذ الطريقة هناك، حيث حقق فيها حزب الأمة انتصاراً ساحقاً على منافسيه. أما قيادات ومريدي الطريقة التيجانية في منطقة حزازات فقد انحازت للحزب الاتحادي، حيث غلب عليها الاتجاه وراء الطابع القبلي والعشائري.

1 - طارق محمد عثمان. 2009م. الطريقة السمانية في السودان. مرجع سابق. ص 158.

2 - المرجع نفسه.

ونتيجة للنفوذ الصوفي في تكوين الشخصية السياسية والدينية للدولة السودانية بمختلف أعرافها، فقد وضعت الطرق الصوفية وخاصة الطائفتان: الختمية والمهدية كل ثقلهم في صياغة دستور جمهورية السودان قبيل الاستقلال والتي توحدت فيها رؤيتهم السياسية، حيث أجمعا على أن السودان دولة إسلامية ولا بد أن يكون الدستور إسلاميا يعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية. غير أنه ورغم بروز الأحزاب السياسية الأخرى بمختلف أفكارها وتوجهاتها السياسية، كحزب الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي، وغيرهما من الأحزاب الجنوبية الأخرى، إلا أن حزبي الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي استطاعا فرض أفكارهما الإسلامية في صيغة الدستور.

وطبقا لجون فول فإنه ورغم أن الطرق الصوفية لم تشكل كقوة تنظيمية سياسية بالصورة المعروفة، فقد ظل التأثير السياسي لقياداتهم محصورا في نطاقاتهم المحلية. ويضيف جون أن "الطرق نفسها لم تنجز أي تكيف مع الوضع الجديد. وعلى العموم فقد اعتمد الارتباط الحزبي لأولئك الزعماء على الأوضاع المحلية، فكان أعيان الطريقة القادرية والسمانية بين المرشحين في كمال من حزبي الأمة والوطني الاتحادي في انتخابات عام 1953م"¹.

1 - جون أوبرت فول. 2002م. تاريخ الطريقة الختمية في السودان. ترجمة محمد سعيد القدال: (الخراطوم). مركز الدراسات السودانية. ص 247.

ولقد تم تشكيل أول حكومة وطنية في السودان بقيادة الرئيس إسماعيل الأزهري

النحدر من عائلة صوفية، حيث جده إسماعيل الولي مؤسس الطريقة الإسماعيلية، وهو على علاقة وطيدة مع الختمية رغم ما تعرضت له من تأثيرات نتيجة لتأييد بعض قيادات الاسماعيلية للحركة المهدية، فانضم الأزهري الحفيد إلى الحزب الوطني الاتحادي الذي تدعمه الطائفة الختمية، وقد جاء فوزه في الانتخابات نتيجة لمناصرة أتباع الختمية وحلفاءها له باعتباره ذا منشأ صوفي، واستمرت حكومته إلى أن حدث خلاف قوي مع البيت الختمي، تعود أسبابه إلى ما نادى به الأزهري من ضرورة استقلالية القرار السياسي عن الزعيم الروحي للختمية، الذي ظل يهيمن على القرار السياسي والاجتماعي والديني.

لقد كان شعار وحدة وادي النيل مصدر التحالف بين الختمية وحزب الأشقاء الذي أسسه إسماعيل الأزهري في 1943. هذا التحالف كان سببا مباشرا في وصول الأزهري لسدة الحكم كأول رئيس للوزراء في السودان بعد الاستقلال في 1956م. وهناك سببان رئيسيان كانا وراء استمرارية فاعلية البرلمان في السياسة السودانية، الأول يتمثل في التأييد التقليدي للتقارب مع مصر، والثاني مساندة القوى المحافظة في البلاد، وفي ذات الوقت معارضة الأحزاب اليسارية.¹ غير أن الخلافات قسمت هذا التحالف السياسي الديني، حيث انسلخت طائفة الختمية وأتباعها من الحزب الوطني الاتحادي إثر خلاف بين السيد على الميرغني زعيم الطائفة الختمية، وبين السيد إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الإتحادي، وهنا كونت طائفة

1 - عبدالوهاب الكيالي. الجزء الثاني. مرجع سابق. ص 607

الختمية حزبها المستقل الذي سمي بحزب الشعب الديمقراطي بقيادة السيد علي. هذا الخلاف أضعف الحزب الوطني الاتحادي وفي المقابل زاد من قوة حزب الأمة المنافس¹.

ولعل جذور هذا الخلاف ترجع إلى الخلاف القديم بين جد الأزهري المعروف بإسماعيل الولي مع الختمية والذي انسلخ عنهم عام 1823م وأسس الطريقة الإسماعيلية نسبة إلى اسمه، واتخذ من الأبيض مقراً له. غير أنه وبينما استأذن إسماعيل الولي شيوخه من الختمية لبناء طريقته الجديدة فأجازوه على ذلك، إلا أن الحفيد الأزهري لم يفعل ذلك، بل احتفظ بمنصب رئيس الوزراء إلى أن "وقع السيد علي الميرغني الإنذار الأول معلناً مشاركته لانقسام الفرسان الثلاثة: ميرغني حمزة - خلف الله خالد - أحمد جلي عن حكومة الوطني الاتحادي الأولى في 2 يناير 1955م وقد كونوا حزب الاستقلال الجمهوري"².

وانضم الصوفي الشريف زين العابدين الهندي للحزب الختمي حزب الشعب الديمقراطي الذي تأسس في 26 يونيو 1956م، وهو ضمن قيادات الطريقة الهندية، باعتباره الأقرب إلى فكره السياسي الوطني الوجودي الديمقراطي، فضلاً عن أن كثيراً من الطرق الصوفية كانت تدعم هذا الحزب، وتمت المصالحة بين حزب الأمة والختمية فأسقطت وزارة الأزهري في عام 1956م وتكونت الحكومة المؤقتة بين

1 - محمد عمر بشير. (بدون سنة نشر). تاريخ الحركة الوطنية في السودان: (الخرطوم). الدار السودانية للكتب للطباعة والنشر والتوزيع. ص 262-263.

2 - محمد أبو القاسم حاج حمد. مرجع سابق. ص 143.

الختمية والأنصار، حيث تحالف حزب الشعب الديمقراطي مع حزب الأمة، وكون حكومة ائتلافية من الحزبين من داخل البرلمان بعد إسقاط حكومة الأزهري فتحول الوطني الاتحادي إلى المعارضة بقيادة إسماعيل الأزهري، وكانت الحكومة الجديدة برئاسة عبدالله خليل، السكرتير العام لحزب الأمة¹.

فلقد بدأت إجراءات الانتخابات البرلمانية الثانية بعد تشكيل أول حكومة برلمانية في يناير للعام 1954م برئاسة إسماعيل الأزهري من الحزب الوطني الاتحادي الواجهة السياسية للختمية وبرعاية السيد علي الميرغني، ولقد غلبت على تلك الانتخابات هيمنة المؤسسات الطائفية والقبلية، كما شهدت كذلك تكوين عدد من الأحزاب وخلق تحالفات بين أغلبها. وكان الحدث الأبرز في هذه الانتخابات تأسيس حزب الشعب الديمقراطي في 26 يونيو 1956م، على ضوء الخلاف الذي نشب بين إسماعيل الأزهري والسيد علي زعيم الطائفة الختمية آنذاك، والذي تحالف مع السيد عبدالرحمن المهدي زعيم طائفة الأنصار وراعي حزب الأمة، هذا فضلاً عن ذلك دخول الجنوبيين في انتخابات 1958م بشكل ملفت وحرصهم على تمثيل أهل الجنوب، وكان أبرزها حزب الأحرار الذي تحالف مع بعض الأحزاب الشمالية ذات الايديولوجية المتقاربة والتي تؤمن بوحدة التراب السوداني.

1 - محمد عمر بشير. مرجع سابق. ص 265.

إن التطور اللافت في الحملة الانتخابية لعام 1958م هو شعار "لا قداسة مع السياسة"، والذي وظفه الاتحاديون ضد السيدين وأعوانتهما. وقد وجدت هذه الحملة صدى لدى بعض الصحف مثل صحيفة النداء لصاحبها محمد أحمد كرار، الذي أعلن حرباً ضد الطائفية. وخلفية هذا الشعار تتصل بالقداسة التي كانت تحيط بالطائفية، فقد وظفت هذه الصحيفة الكاريكاتير الساخر في الصراع السياسي، من خلال استهزائها برموز الطائفية بشكل أدى إلى اهتزاز أركانها. هذا الأمر بدوره أحدث صدى في أوساط الرأي العام، بالإضافة إلى أنه ميز تماماً بين أنصار الختمية والاتحاديين. وقد كان الشريف حسين الهندي أبرز المشاركين في هذه حملة حيث كان ضمن المبادرين الأوائل للانضمام للحزب الوطني الاتحادي بعد الانشقاق الذي حدث في صفوف الاتحاديين¹.

وقد خاضت انتخابات العام 1958م عدد من الأحزاب الشمالية والجنوبية: الحزب الوطني الاتحادي - حزب الأمة - حزب الشعب الديمقراطي - كتلة الأحرار الجنوبيين - مستقلون من الشمال والجنوب. بلغ عدد الدوائر 173 دائرة، نال حزب

1 - أحمد ابراهيم أبوشوك والفتاح عبدالله عبدالسلام. أغسطس 2008م. الانتخابات البرلمانية في السودان (1953م - 1986م) مقارنة تاريخية تحليلية: (أم درمان). مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع. ص 94 - 95.

الأمة 64 دائرة والحزب الوطني الاتحادي 46 مقعدا وحزب الشعب الديمقراطي 30 مقعدا وحزب الأحرار الجنوبيين 24 مقعدا والمستقلون 10 مقاعد¹.

وإزاء الانقسام الذي حدث بين الحزب الوطني الاتحادي والحتمية ومن ثم تكوين حزب الشعب الديمقراطي تذبذبت ولاءات الطرق الصوفية، حيث أن كثيرا من فروع الطرق الصوفية ممن ذا ولاء للحزب الاتحادي والحتمية معا، قد حدث لها بعض الاضطراب، فاضطرت الى اعتزال العملية السياسية، بينما استجابت بعض البيوتات الصوفية لنداء السيد علي في بيانه الذي دعا فيه جماهير الطرق الصوفية للانضمام لحزب الشعب الديمقراطي. أما فيما يتصل بالطريقة السمانية فنجد أن منهم من صوت للحزب الوطني الاتحادي في دوائر أمدرمان ومركز أمرحي، كما صوت بعضهم لحزب الشعب الديمقراطي في مناطق النفوذ الحتمي. أما أتباع الطريقة التجانية فقد كان لوجودهم في غرب السودان أثره في تصويتهم لصالح حزب الأمة ذي النفوذ الطاغي في تلك المنطقة، وقد أثر جمهور التجانية في غرب السودان إيجابا على فوز حزب الأمة في بعض الدوائر. وعلى كل فقد تبعثت أصوات الصوفيين في تلك الانتخابات تبعثرا شديدا بين ثلاثة أحزاب، وكان لذلك بعض الأثر في

1 - التقرير النهائي للانتخابات البرلمانية لعام 1958م: (الخرطوم - السودان). المطبعة الحكومية للطباعة والنشر والتوزيع. ص 61-

حدوث بعض الانقسامات الطفيفة داخل فروع الطرق الصوفية، هذا وكان للطرق الصوفية ثقلها في تلك الانتخابات كما يتضح من الجدول التالي¹:

جدول: نتائج مشاركة الطرق الصوفية في انتخابات 1958م (شكل رقم 4)

الوزن النيابي	عدد الفائزين	عدد المرشحين	الطريقة
31%	58	72	الطريقة المهدية
22%	40	80	الطريقة الختمية
9%	18	25	الطريقة القادرية
4%	7	15	الطريقة السحانية
2%	4	7	الطريقة التجانية
69%	127	199	المجموع

يتضح من الجدول أعلاه أن القاعدة الاجتماعية للصوفية كانت واسعة للحد الذي جعلها أكبر القوى الاجتماعية وزناً، وقد توزع نشوذ الصوفية بين أحزاب متعددة، وعليه فقد أحرزت الطرق الصوفية نسبة مقدره في عدد النواب الفائزين، بلغت حوالي 69%. وهذه النسبة نتجت عن تداخل البنية الصوفية التقليدية مع الهياكل الحزبية القائمة، فلم يكن ممكناً الفصل الكامل بينهما، فهناك صوفيون

1- عبد الهادي محمد الأمين. 1985م. المشاركة السياسية للصوفية في انتخابات 1958م. ورقة بحثية غير منشورة بقسم العلوم السياسية بجامعة النيلين. ص 56.

خالصون في مقابل صوفيين حزينين، كما أن هناك رجال سياسة لهم علاقات روحية، وغير ملتزمين بالانخراط الكامل في سلك الطرق الصوفية.

غير أن هذه الحكومة البرلمانية برئاسة حزب الأمة الذي فاز في الانتخابات البرلمانية الثانية، واستطاع تكوين الحكومة الائتلافية الثانية مع حزب الشعب، وجدت معارضة من بعض الأحزاب الأخرى وخاصة الأيديولوجية منها كالحزب الشيوعي الذي ظل يمشد النقابات المهنية حول معارضة وصد عمل الحكومة، وكذلك تحالف حزب الوطني الديمقراطي مع المعارضة، والذي سبق أن نظم برنامج توعية ضد هيمنة الطائفة على السياسة والذي قصد منها الأنصار والختمية وأتباعهما من الطرق الصوفية الأخرى. وقد وجدت هذه المعارضة تأييداً من بعض رجالات الطرق الصوفية كالإسماعيلية والهندية وبيوتات السمانية وراء الوطني الاتحادي دور حاسم في تقليص هيمنة البهائيين، وذلك رغم نشاطهما السياسي والديني في تعبئة الجماهير.

وقد زاد من قوة المعارضة الحزبية بروز تنظيمات المجتمع المدني، والتي عززت من معارضة الحكومة داخل البرلمان وخارجه. ولم تقو الحكومة أمام هذه المعارضة القوية وذلك رغم أغلبيتها الميكانيكية وسندها الطائفي الجماهيري. وإثر ذلك زادت قوى المعارضة من خلال تعبئة الجماهير للشورة ضد الطائفة وأحزابها. ونتيجة لتأزم الصراع

بين الحكومة والمعارضة "برزت المؤسسة العسكرية كخيار عملي لحسم الفوضى السياسية التي أعقبت انتخابات عام 1958م، وقبل أن تحتفل الحكومة الائتلافية بعامها الأول، سقطت رهينة في يد المؤسسة العسكرية في 17 نوفمبر 1958م"¹. وعلى إثر ذلك حل الفريق إبراهيم عبود رئيس المجلس العسكري الحكومة والبرلمان معاً، وألغى الأحزاب السياسية، وتم تشكيل حكومة بقيادة المجلس العسكري الأعلى، الذي نجح إلى حد ما في كسب التأييد الشعبي عبر زعماء القبائل والزعامات، والقيادات الدينية وأبرزهم الطرق الصوفية، وخلق علاقات طيبة مع الكثير من هذه القيادات لتثبيت أركانه، وقد تباينت مواقف الأحزاب من النظام الجديد، فقد عارضه الحزب الوطني الاتحادي وحلفاؤه بزعامة إسماعيل الأزهرى، بينما أيده زعمي الطائفيين: الأصهار والختمية، حيث أصدر السيد على الميرغني بيانا أيّد فيه هذا الانقلاب العسكري، يوم 18 نوفمبر 1958م حيث عبر عن أمله في أن تتضافر الجهود وتخلص النيات، لتحقيق الطمأنينة في النفوس، وتوطيد الأمن والاستقرار في ربوع البلاد، ودعا الله أن يلهم الذين اضطلعوا بالأمر، ونهضوا بالمسئولية التوفيق فيما يعود على الوطن والمواطنين جميعا بالخير والسداد. وكذلك أصدر السيد عبد الرحمن المهدي بيانا رحب فيه بقيادة الجيش وجنوده، في تولي زمام الحكم بحزم حتى يحقق الشعب ما كان يصبو إليه مما عجز السياسيون عن تحقيقه.

1 - أحمد إبراهيم ايوشوك والفتاح عبدالله عبدالسلام. مرجع سابق. ص 110.

المطلب الثاني : الطرق الصوفية والسياسة منذ ثورة أكتوبر 1964م حتى عام 1969م.

لقد عمل الحكم العسكري بقيادة الفريق عبود منذ الوهلة الأولى على إقالة الحكومة المنتخبة وحل البرلمان، وقام بتعطيل الدستور، وحل الأحزاب السياسية والنقابات ومنعهم من مزاوله أي نشاط سياسي، ومنع كافة مظاهر التجمعات وخاصة في الجامعات، وأغلق عدد من الصحف السودانية، مما خلق نوعاً من التملل الشعبي في الشارع السوداني، الذي رفض القبضة الحديدية لحكم عبود وظل يطالب بإطلاق الحريات وخرجت العديد من المظاهرات رغم محاولة العسكر إخمادها بشتى وسائل القمع، لكن كان نتائج المظاهرات ثورة أكتوبر 1964م، حيث تم حل البرلمان الأعلى وإعادة الروح الديمقراطية للسودانيين وإطلاق الحريات، والعودة إلى الانتخابات البرلمانية، التي تثبتت من خلالها حكومة مدنية بدلاً من الحكم العسكري الذي أنهى الديمقراطية بشكل كامل.

ثم قامت الحكومة بإعداد البلاد للانتخابات البرلمانية الثالثة التي جرت في أكتوبر 1965م، حيث اتسمت هذه المرحلة ببروز بعض الاتجاهات الأيديولوجية المرتبطة بأدييات اليسار الشيوعية، وأدييات اليمين الإسلامية، كما ظهرت بعض القوي الجهوية مثل مؤتمر البجة، وتحالف جبال النوبة، وكذلك فقد قاد إجراء تأجيل الانتخابات إلى حجب مشاركة الأحزاب الجنوبية، وأدى ذلك لمقاطعة حزب

الشعب الديمقراطي الذي قرر مقاطعة الانتخابات لسببين: الأول عدم شرعية الإجراء الجزئي للانتخابات في الشمال دون الجنوب، والثاني ينطلق من فرضية تقضي بقطع الطريق على حزبي الأمة والوطني الاتحادي من تحقيق أغلبية ميكانيكية داخل البرلمان، بإجراء انتخابات مبكرة دون النظر في عواقب ذلك الإجراء على مستقبل الديمقراطية في السودان¹.

لقد أدت مقاطعة حزب الشعب الديمقراطي إلى إحداث نوع من الركود في العمل السياسي، فجمهير الختمية قد قاطعت الانتخابات من وراء ذلك القرار، كما أن كثيرا من جماهير الصوفية حذت حذو الختمية، وشاركت بعض الطوائف الصوفية مع جبهة الميثاق الإسلامي تحت شعار الدستور الإسلامي، ونتيجة لذلك فقد دعمت الطريقة التيجانية جبهة الميثاق ففازت بثلاثة دوائر في دارفور. وكذلك حافظت بعض الطرق الصوفية على ولاءاتها القديمة، فمثلا أبقّت الطريقة الإسماعيلية على ولائها للحزب الوطني الاتحادي، كما انحازت أقسام من الطريقة الإدريسية إلى حزب الأمة حيث الولاء التاريخي.

وكذلك احتفظت بعض البيوت المهمة بمرشحيها في البرلمان فأبناء القادرية المكاشفية قدموا مرشحهم النيل الطريفي المكاشفي عن حزب الأمة والذي فاز بمقعد في البرلمان لعام 1965م. أما السمانية في شمال أمدرمان فقد فاز عنهم ابنهم سرور

1 - محمد أبو القاسم حاج حمد. مصدر سابق. ص 326-343.

رملي، والطريقة الهندية قدمت مرشحها الشريف حسين الهندي ليفوز عن الحزب الوطني الاتحادي، وكذلك قدم البيت السماني في الدويم الغربية ابنه الوسيلة السماني برير ففاز عن الحزب الوطني الاتحادي، وكذلك فاز الطيب الطاهر بدر عن مركز البادراب بأمن ضبان أحد مراكز الطريقة القادرية¹.

يتضح من التحليل السابق أن البيوتات الصوفية قد لعبت دورا بارزا في انتخابات عام 1965م، رغم انسحاب البعض منها كالحثميين، وقد كان هناك عدد مقدر من النواب ممن ينتمون للبيوت الصوفية، وآخرون فازوا بدعم الطرق الصوفية، دون أن يكونوا من هذه البيوت.

نتيجة لانسحاب حزب الشعب الديمقراطي، ومن ورائه الحتمية زادت نسبة نجاح حزب الأمة، وازدادت نسبة فوز بعض القوى الجهوية، كما حظيت بعض الأحزاب الصغيرة بعدد من المقاعد. وفي المقابل ضعف تأثير الطرق الصوفية في الانتخابات في كثير من الجهات، وظل على ما هو عليه في جهات أخرى نسبة لاستقلاليتها عن الطوائف الرئيسية. لكن هذه الانتخابات أثبتت أنه رغم الدعاوي عن زيادة نفوذ القوى الحديثة بعد ثورة أكتوبر، إلا أن نفوذ القوى التقليدية، وخاصة الطرق الصوفية ظل على ما كان عليه في المدن و الأرياف.

1 - التقرير النهائي للجنة الانتخابات للعام 1965م. دار الوثائق القومية بالخرطوم. ص 87.

شاركت القوى الصوفية بعد الانتخابات مشاركة فاعلة في النشاط السياسي، فيما يتعلق بتلك الأمور التي حصل فيها إجماع قومي، فقد طرأت كثير من الأمور التي تطلبت دور الصوفية في هذا الشأن، ومن ذلك كانت معركة حل الحزب الشيوعي السوداني، حين تجرأ أحد أعضائه من الطلبة على الطعن في بيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقامت المظاهرات لإدانة ذلك المسلك، نتيجة لذلك قدم اقتراح لحل الحزب الشيوعي وطرده من البرلمان، وساندت جميع القوى الصوفية هذه الحملة سواء في داخل الجمعية التأسيسية أو في الشارع العام.

غير أن الحكومة التي شكلت بعد انتخابات للعام 1965م برئاسة محمد أحمد محجوب، لم تستمر طويلاً نتيجة للخلافات الحزبية والطائفية بين إسماعيل الأزهري رئيس مجلس السيادة آنذاك وحزب الأمة. وبناء على ائتلاف سابق بين الشريكين فلقد وصل السيد الصادق المهدي إلى رئاسة الوزراء في يوليو 1966م حتى مايو 1967م. وقد ظلت الصراعات السياسية والطائفية تزداد حدة في السودان، رغم الدعاية الانتخابية التي يقومون بها قبيل الانتخابات، الذين يؤكدون على الاستقرار ووحدة السودان ونبذ الطائفية والمذهبية وتحقيق اقتصاد قوي. وفي هذا السياق يعزي الكثيرون أن التذبذب السياسي وازدياد حدة الصراعات السياسية من ضمن مسهباته وجود السبدين زعيم الانصار والختمية المؤثرين على الصعيد السياسي، فقد كان

صراعهما واتفاقهما يعتمد على مدى ما يجني هذا الطرف أو ذاك من الاتفاق أو عدمه، أي أن المصلحة الشخصية تقودهما أكثر منها مصلحة وطنية.

وفي يناير 1968م بدأت عملية الانتخابات البرلمانية الرابعة، حيث مثل المرشحون كافة ألوان الطيف السياسي. وشهدت هذه الانتخابات إعادة توحيد الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي ليكونا الحزب الاتحادي الديمقراطي، إلا أن حزب الأمة قد انشق إلى جناحين: جناح الإمام وجناح الصادق، فقد خاضت الانتخابات أحزاب صغيرة أخرى مثل جبهة الميثاق والحزب الشيوعي وبعض المجموعات الجهوية، حيث بلغ المجموع 28 حزباً وجماعة سياسية.

وقد جاءت نتيجة الانتخابات معبرة عن أوزان القوى السياسية والطائفية، حيث فاز الحزب الاتحادي بـ 101 مقعداً، وفاز حزب الأمة جناح الإمام بـ 36 وحزب الأمة جناح الصادق بـ 30 مقعداً، حزب سانو الجنوبي 15 مقعداً، جبهة الميثاق الإسلامي 3 مقاعد، والمستقلون 9 مقاعد، بالإضافة للأحزاب والتكتلات الصغيرة الأخرى¹.

لقد أوضحت نتائج انتخابات 1968م مدى استمرارية سيطرة الأحزاب التقليدية وأصحاب النفوذ القبلية والطائفية والدينية على التمثيل الانتخابي، ورغم

1- التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامة. 1968م. دار الوثائق القومية بالخرطوم.

وجود أحزاب ذات طبيعة أيديولوجية والتي تنبذ الأحزاب ذات التوجه الديني أو الصوفي، إلا أن نتائج الانتخابات لكل مرحلة توضح جلياً غلبة الطائفة والقبيلة في جميع البرامج السياسية. "ونستشهد ببعض الأسماء الفائزة في انتخابات عام 1968م: إبراهيم علي التوم، وجامع علي التوم وعلي الغالي تاج الدين، وعبد الحميد موسى مادبو، وتبيرة إدريس هباني، ومهدي عبد الباقي المكاشفي وإبراهيم الطيب بدر، وزين العابدين الهندي، وحسين الشريف الهندي والوسيلة الشيخ السماني وغيرها، وكلها أسماء كانت تتركز إلى إرث طائفي أو قبلي أو صوفي عريق أهلها لإحكام قبضتها الانتخابية في أماكن نفوذها الاجتماعي¹.

والمتمثل لنتائج هذه الانتخابات يرى جلياً فوز كثير من مرشحي البيوتات الصوفية مثل: الوسيلة الشيخ السماني من الطريقة السمانية في غرب الدويم عن الحزب الاتحادي الديمقراطي - الطيب العبد بدر عن مركز البادراب فرع الطريقة القادرية عن الحزب الاتحادي الديمقراطي - هجو الشيخ موسى من البيت السماني في سنار - مهدي عبد الباقي المكاشفي من البيت المكاشفي التابع للطريقة القادرية وقد ترشح مستقلاً - محمود دوليب عبدالرحيم عن مركز التيجانية في بارا وقد مثل حزب الأمة، هذا على سبيل المثال لا الحصر. وقد امتلأت قائمة الفائزين بنواب من

1 - أحمد إبراهيم ابوشوك والفتح عبدالله عبدالسلام. مرجع سابق. ص 191.

البيوت الصوفية المختلفة كالطريقة الإسماعيلية والإدرسية والختمية وغيرها من الطرق

الصوفية. جدول: ¹

جدول مشاركة الطرق الصوفية في انتخابات 1968م (شكل رقم 5)

الطريقة	عدد المرشحين	عدد الفائزين	الوزن النيابي
الطريقة المهدية	83	53	24%
الطريقة الختمية	68	46	21%
الطريقة القادرية	32	19	8%
الطريقة السمانية	12	5	2%
الطريقة التجانية	6	5	2%
المجموع	201	128	57%

من الجدول يتضح أن الطرق الصوفية الرئيسية قد دخلت الانتخابات بـ 201

مرشح وفاز 128 نائبا من جملة 256 نائبا في تلك الانتخابات، وقد فازت الطائفتان

الكبيرتان بعدد مقدر من النواب، وقد استقطبت طائفة الختمية من ظروف إعادة

توحيد الحزب الاتحادي الديمقراطي فزاد وزنها في تلك الانتخابات. وعليه فقد بلغ

1 - الفاتح حسن إبراهيم. 1994م. دراسة مقارنة لمشاركة الطرق الصوفية في انتخابات 1968م. بحث لنيل درجة الماجستير جامعة

أمدردان الإسلامية قسم العلوم السياسية. ص 123.

نفوذ الصوفية في تلك الانتخابات حوالي 57% من عدد النواب وهذا يعزى أساسا لوزن الصوفية الغالب في الحزبين الكبيرين.

وانتهت الانتخابات بتشكيل حكومة مؤتلفة بين الاتحاديين وحزب الأمة جناح الإمام الهادي عم الصادق المهدي، الذي انشق عنه نتيجة للخلاف على الزعامة، فأعطي إسماعيل الأزهري رئيس مجلس السيادة من الحزب الوطني الاتحادي، والسيد محمد أحمد محبوب حزب الأمة جناح الإمام الهادي اختير لرئاسة الوزراء، والدكتور مبارك الفاضل رئيس الجمعية التأسيسية حزب الامة جناح الصادق المهدي، وظل الحزبين في موقف المعارضة المنضويين تحت راية حزب الشعب الديمقراطي، واستمرت الحكومة إلى غاية 25 من مايو 1969م إثر الانقلاب العسكري بقيادة جعفر النميري.

المطلب الثالث: الدور السياسي للطرق الصوفية منذ 1969م إلى 1985م

في 25 من مايو 1969م استولت مجموعة من الضباط بقيادة العقيد جعفر محمد نميري على زمام السلطة، وحل البرلمان وظلت السلطات الثلاث من اختصاصاته، وتبنى الحكم المايوي الأيديولوجية الاشتراكية ورفض كل ما يتعارض مع سياساته الاشتراكية وعلمانية الدولة، فمنذ الوهلة الأولى وجه عداؤه ورفضه للزعامات الدينية التي يراها سبب التخلف الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي، وأعلن

محاربتة للأحزاب السياسية التي من شأنها أن تخلط الدين بالسياسة، أو تستغل تنفيذ برامجها الحزبية من خلال وضع الدين في تسويق سلعتها، وتحالف النميري مع القوى السياسية اليسارية التي لها عدااء تاريخي مع التيارات الدينية كالحزب الشيوعي والأحزاب السياسية الأخرى التي توجست من المد الصوفي في المعتزك السياسي.

وبدأ النميري يطارد القوى السياسية الدينية، وحدثت مصادمات بين قوى الأحزاب وخاصة الأحزاب الدينية والقومية والسلطة الجديدة، ففي بداية 1970م قام النميري بمطاردة عسكرية قوية لضرب طائفة الأنصار جناح الإمام في معقلهم بالجزيرة أبا ودنوباوي بأمدرفان، بسبب رفض المهدي الانصياع تحت لواء الحكم المايوي العلماني وقد نتج عن هذا العمل المسلح مقتل مئات من المدنيين في تلك المناطق، وقد أثار العمل المسلح حفيظة الكثير من الجماعات الدينية، حيث تعاطفت الكثير من الزعامات الدينية وخاصة الصوفية مع الأنصار، ووجهت إدانة للسلطة واعتبرتها ضد الإسلام، فالنميري يعي النفوذ الذي تمتع به قيادة الختمية والأنصار أو ما عرف بالطائفية السياسية، ويعد تقليص فلك النفوذ والمتمثل في الزج بالدين في المعتزك السياسي، وصبغ السياسة بالنزعة الدينية الخالصة لتحويلها إلى طائفية سياسية تتخذ من السياسة مطية لدعم سلطانها والسيطرة على المؤسسات

الصوفية. "وهذه إحدى أزمت البرجوازية الصغيرة السودانية على امتداد تاريخها السياسي"¹.

لكن البيت الحتمي بعد المصادمات الدامية بين النميري والأنصار تغير موقفه وبجذر إزاء النظام، وبعد أحداث الجزيرة أبا سعت عناصر مختلفة للمزيد من التقارب بين النظام وطائفة الحتمية، وكانت الحتمية مهياة للسعي نحوه بعد أن ضرب منافسها التقليدي الأنصار، وأخذت الطوائف الدينية الأخرى تسعى أيضا نحو النظام ويسعى هو نحوها، ولكن اتسم تحرك كل منهم بالحذر، ولعب الإخوان الجمهوريون تحت قيادة الأستاذ محمود محمد طه دوراً نشطاً في تأييد النظام في محاولتهم الدؤوبة لاحتلال مكان الطرق الصوفية الكبيرة"².

لكن التحالف السياسي بين النميري والشيوعيين لم يستمر طويلاً، حيث ظهر أول رد فعل بعزل الضباط الشيوعيين في الجيش السوداني في نوفمبر 1970م وإبعاد الوزراء المنتمين للحزب الشيوعي من البرلمان، وبعدها تعرض نظام النميري للعديد من الهزات السياسية، كادت أن تطيح بنظامه، ووصل إلى التصادم العسكري ومحاولة انقلاب في يوليو 1971م، بقيادة هاشم عطا أحد القيادات العسكرية البارزة في الحزب الشيوعي، وتم إعدام ثلاثة من قياداتهم، وعلى رأسهم السكرتير العام للحزب الشيوعي عبد الخالق محبوب.

1 - محمد سعيد القدال. 1413هـ 1992م. الإسلام والسياسة في السودان 1651-1985م: (بيروت - لبنان). دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. ص 173.

2 - المرجع نفسه. ص ص 173-174.

وبعد محاولة الانقلاب هذه تغيرت سياسة نميري وبدأ يبحث عن تحالفات جديدة تضمن له الاستمرارية، وصعب عليه أن يبني حزبا سياسيا يجمع فيه كافة أطراف الشعب حوله، مما أضطره إلى التفكير إلى تحالفات جديدة مع الزعامات التقليدية في البلاد، وذلك لكسب التأييد الشعبي والحد من تعرضه لبعض المخاطر التي تهدد سقوط نظامه، فقد لجأ النميري إلى قيادات الطرق الصوفية الصغيرة رغم رفضه منذ بداية حكمه التحالف مع الصوفية، إلا أن النميري لم يجد بدا لاستمرار نظامه من أن يتحالف مع الزعامات الدينية لما تتمتع به من شعبية كبيرة.

وفي هذا السياق بدأ النميري في تتين علاقاته مع زعماء الطرق الدينية الصغيرة، التي ازداد عدد أعضائها بعد حظر الأحزاب المرتكزة على أسس دينية، وإلغاء المنظمات السياسية والاجتماعية ذات الميول السياسية (الجمعيات المتأسسة على الانتماء العرقي مثلاً)، ومنحت الوزارات والمناصب الإدارية العليا لأفراد ذوى خلفية صوفية أو لهم علاقة بعائلات دينية أو طرق صوفية مثل د. جعفر محمد علي بنحيت مهندس إصلاحات الحكم المحلي، ومها بكر عبادي الوزير السابق وأخيه مصطفى والشريف الخاتم والرشيد الطاهر بكر نائب رئيس الجمهورية السابق الذين كانت لهم علاقة قوية مع الطرق الصوفية أو الجماعات الدينية، ضمن مجلس

الشعب الأول الذى كون في 1971م لإصدار دستور دائم ينص على أن (الاسلام هو دين الدولة الرسمي)¹.

إن علوم الرئيس نميري على وضع الإسلام دين الدولة الرسمي في السودان وتجاهله كافة العرقيات التى تدين بغير الإسلام، يعود إلى مدى تأثير الطرق الصوفية في حكومة نميري، الذى انتهج سياسة علمنة الدولة في بداية حكمه، وتحالف مع الشيوعيين، الذى ينادون بفصل الدين عن الدولة. غير أن هذا التقارب الصوفي مع نظام النميري تم بشرط أن يكون الدين الإسلامي هو الدين الرسمي في السودان، وجاءت ثمرة هذا التحالف تحت قيادات الطرق الصوفية أتباعها لمناصرة وتأييد القرارات الحكومية. وإزاء ذلك تلقت هذه الطرق إعانات من الحكومة. ومن مظاهر هذا التحالف أيضاً اهتمام الحكومة بالأنشطة والبرامج الدينية، ومن ذلك مثلاً، رعاية الرئيس نميري للمسابقة الأولى لحفظ القرآن الكريم، وقام بتشجيع بناء الخلاوي ومراكز حفظ وتدریس القرآن الكريم، وبناء المساجد في الكثير من مناطق السودان.

وفي يناير من عام 1972م تم تأسيس الاتحاد الاشتراكي السوداني برئاسة الرئيس جعفر النميري والذى حل محل النظام البرلماني، وكبديل للتعددية الحزبية، أتاح تنظيم الاتحاد الاشتراكي لمواطنين مختلفين أن ينضموا لهذا التنظيم السياسي، ونتيجة لذلك وجدت كثير من الطرق الصوفية والمجموعات القبلية فرصة كبيرة للتغلغل في

1 - إدريس سالم الحسن. مرجع سابق. ص 89.

هياكل الاتحاد الاشتراكي من أدنى قواعده الممثلة في الوحدات الأساسية، وحتى قمته في القيادة المركزية.

لقد عزز من تلك المكانة أن الرئيس جعفر نميري كان دائم الزيارات للطرق الصوفية في مواقعها المختلفة، وفي عام 1976م وتاجا للتحالف القوي بين نميري وبعض الطرق الصوفية عبر سنوات سابقة من بداية السبعينيات، وانتهاء سياسة التنافر وتبادل الثقة بين أطراف الطرق الصوفية ونميري، إلى صدر الاعتراف الحكومي الرسمي بالطرق الصوفية والسماح لممارسة أنشطتها في العلن، بالإضافة إلى توفير الدعم الحكومي لها. وقد تم هذا الإعلان في "احتفال خاص بهذا الغرض في أمدرمان، حيث شاركت فيه الطرق الصوفية ما عدا الأنصار والختمية"¹. وتبعاً لذلك برزت بعض المحاولات الرامية إلى مأسسة التأثير السياسي الجديد للطرق الصوفية من خلال إدماجها في الهيكلة التنظيمية للاتحاد الاشتراكي. وفي هذا الإطار "اتصل الشيخ على عثمان شيخ السجادة النعنعينية بالوزرين الحاج موسى ود جعفر محمد على بحيث للمطالبة بإنشاء أمانة للتظيمات الشعبية (الطرق الصوفية) في الاتحاد الاشتراكي، وعارضت وزارة الشؤون الدينية هذه التحركات بحجة أن هذا

1 - إدريس سالم الحسن. مرجع سابق. ص 90.

الجزء من مسؤولياتها، ورغم أن الطرق لم تنجح في حيازة التمثيل الذي كانت تبحث عنه إلا أنها احتلت مكتبا يجاوز مباني رئاسة الاتحاد الاشتراكي¹.

ولقد نمت العلاقة بين الطرق الصوفية والنميري حيث زار قرية طلحة الشيخ عبد الباقي في سبتمبر 1976م مركز السجادة القادرية بالسودان بزعامه الشيخ أبو عاقلة أحمد الريح خليفة. وخلال هذه الزيارة أكد على أهمية الطرق الصوفية في التأثير على جميع مناحي الحياة في المجتمع السوداني. وتبعاً لذلك أصبحت الطرق الصوفية سباقة في تأييد ترشيح نميري للولاية الثانية². كما وجه الرئيس النميري بشراك الطرق الصوفية في صياغة سياسة الدولة الدينية. كما وجه أيضاً بتقديم كل المساعدات بما فيها المادية لتمويل أنشطة الطرق الصوفية. وفي المقابل عملت الطرق الصوفية، وكجزء من الدعاية الانتخابية، على إقناع مريديها وأتباعها باهتمام النميري بالشريعة الإسلامية والطرق الصوفية معاً.

وفي أواخر عام 1976م اقترح بعض شيوخ وخلفاء الطرق الصوفية بقيادة الشيخ علي عثمان شيخ السجادة التسجينية قيام أمانة للطرق الصوفية، بالاتحاد الاشتراكي السوداني، واتصلوا بقيادة الاتحاد الاشتراكي جعفر محمد علي بخيت، وعمر الحاج موسى، لكسب تأييدهم لهذا المسعى، ونوقش الأمر أيضاً مع أبي القاسم محمد إبراهيم الأمين العام للاتحاد الاشتراكي الذي أحال الأمر إلى رئيس

1 - المرجع نفسه. ص 90.

2 - محمد سعيد الفدال. الإسلام والسياسة في السودان 1651م - 1985م. مرجع سابق. ص 180 - 181.

الاتحاد الاشتراكي جعفر نميري الذي وافق عليه آنذاك، واستمر ذلك الاقتراح قيد الدراسة والبحث حتى قبل رسميا من الأمين العام للاتحاد الاشتراكي¹. وعلى خلفية ذلك برز الخليفة لكثير من الطرق الصوفية في القرى والأرياف يمثل رجل الحكم المحلي، ويمتلك السلطة الدينية والسياسية واحتكر شيخ الطريقة العمل السياسي، وأعطيت لهم صلاحيات واسعة في الشأن المحلي وبدأت ارتباطات مباشرة بالجهاز الإداري والسياسي للدولة، وتحول حال الطرق الصوفية من الدينية إلى السياسية، زيادة على ذلك أن مشايخ الصوفية يوزعون مريديهم على تقلد مناصب سياسية وإدارية في المحلة التي تقع في نطاقه، فالصلاحيات التي أعطيت لخليفة الطريقة القادرية البدرية بأم ضبان كالدليل على مدى تغلغل الصوفية في الحكم السياسي للنظام النميري.

ومن أمثلة هذا التغلغل نجد أن الخليفة في منطقة أم ضبان كان يهيمن على كل المؤسسات الجماهيرية ومن ذلك أن أشخاصا عرفوا بأنهم رجال الخليفة انفردوا برئاسة وحدة من الوحدات الأساسية للاتحاد الاشتراكي بأم ضبان، وعلى لجنة تطوير القرية وعلى عدد من الجمعيات التعاونية بالمنطقة. وفي صعيد آخر كان للخليفة في أم ضبان عشرة من عضوية مجلس القرية من جملة 24 عضواً، وشاركوا أيضاً في عضوية اللجان المنبثقة عن المجلس مثل "لجان استخدام الأراضي والنقل والرعاية الاجتماعية والتعليم والتموين، وبعبارة أخرى يسيطر

1 - علي صالح كرار. مرجع سابق. ص 109.

الخليفة بشكل غير مباشر على تسيير كافة شئون أم ضبان ويرجع نفوذ الخليفة الواسع لعدة عوامل بعضها قومي وبعضها محلي¹.

ولتجدة لهذه العلاقة التي توطدت بين نظام جعفر النميري والطرق الصوفية فقد عدل عن تعقبهم والتضييق عليهم باستثناء الحتمية والأنصار. وكان من ثمرة ذلك التحالف أن تمكنت الطرق الصوفية من جميع مفاصل الدولة حيث شاركت في الاحتفالات الرسمية، وهيمنت على وزارة الشئون الدينية والأوقاف، وتلقت الدعم المادي والرسمي لبناء المساجد والقباب والمجمعات الإسلامية، وهناك أيضا من عمل سفيرا ووزيرا، مثل: الشيخ كمال عمر الأمين، وكان الرجل الثالث في زمن الرئيس الأسبق "جعفر نميري"، وبذلك استطاعت الصوفية أن تكسر الصورة الذهنية التي كانت مأخوذة عنها في أنها مجموعة من الدراويش والمجازيب، وسلكت مسلكا آخر استطاع بدوره أن يؤثر في السياسة السودانية نفسها. حتى أصبح من المعتاد أن يجتمع رجال السياسة ورجال الصوفية للتباحث في أمور البلاد، وتوضع آراؤهم في الاعتبار لما لهم من تأثير كبير على الناس. إن على من يريد التقارب مع السودانيون والتأثير فيهم أن يدخل عبر بوابة الصوفية².

1 - إدريس سالم الحسن. مرجع سابق. ص 96.

2 - عوض السيد الكرسي. 1985م. الممارسة السياسية للطريقة التيجانية في السودان بحث لنيل درجة الدكتوراة قسم العلوم السياسية جامعة الخرطوم. ص 189.

وبالمقابل لقد وجدت حكومة نميري في الصوفية خير معين لاكتساب شرعية الحكم وديمومته، وبالمقابل فقد سخرت الطرق الصوفية جماهيرها لدعم حكومة مايو مما أكسبه سندا شعبياً مقدراً كان في أشد الحاجة إليه في تلك الفترة التي واجه فيها تحديات جمّة من قبل المعارضة، ثم سارت حكومة مايو في طريق التوجه الإسلامي فأقامت مهرجان القرآن الكريم وأعلنت عن برنامج القيادة الرشيدة، و توجت كل ذلك بإعلان الرئيس نميري تطبيق الشريعة الإسلامية في سبتمبر 1983م. ووجد هذا الإعلان تأييداً من القوى الإسلامية وخاصة الطرق الصوفية. فهرعت لمباركة تلك الخطوة، وقام الرئيس نميري بزيارة معظم تلك الطرق وتلقى البيعة منها لإقامة شرع الله وتطبيق أحكامه. وبذلك توثقت علاقة الرئيس نميري بمشايخ الطرق الصوفية حتى صار هناك مستشارون في القصر الجمهوري من أركان هذه الطرق.

وشاركت الطرق الصوفية في مجالس الشعب، وهي مجالس تشريعية بديلة للنظم البرلمانية، وقد شاركت فيها مجموعات مختلفة وسياسيون من الأحزاب السابقة، وكذلك طرق صوفية وزعامات قبلية، وأجريت انتخابات مجالس الشعب القومي الأول في 1974م بعد إجازة دستور السودان الدائم سنة 1973م، وكان آخر مجلس للشعب قد انتخب في 1982م، ونال مرشحو الطرق الصوفية في كل تلك المجالس

حوالي 43 مقعداً من جملة 150 مقعداً، وقد كان توزيع هؤلاء النواب على الطرق

التي نحن بصدد كالاتي كما تفيد إحدى الدراسات¹:

نتائج مشاركة الطرق الصوفية في انتخابات مجلس الشعب القومي 1974م (شكل رقم 6)

الطريقة	الوزن الانتخابي
الطريقة المهدية	16 نائباً
الطريقة الختمية	13 نائباً
الطريقة القادرية	6 نواب
الطريقة السمانية	4 نواب
الطريقة التجانية	2 نائباً
طرق أخرى	2 نائب

وعليه فقد أصبحت الطرق الصوفية الكبيرة ممثلة تمثيلاً واسعاً في مجلس

الشعب، وحتى تلك الطرق التي كان لها علاقة بأحزاب معارضة آنذاك قد شاركت

في تلك الأجهزة التشريعية، فلم يمنع ذلك البيوتات الصوفية من المشاركة المكثفة في

المجالس التشريعية القائمة في ذلك العهد، كما شاركت الصوفية في الجهاز التنفيذي

بمناصب وزارية، وكذلك كان للعديد من زعماء التصوف مكاتب في القصر

1 - الطيب محمد هاشم. 1991م. المجالس النيابية في عهد مايو. بحث لنيل رسالة الماجستير قسم العلوم السياسية. جامعة سنار بالسودان. ص 56.

الرئاسي، مما اعتبره بعض الكتاب نفوذا صوفيا روحيا على رئيس الجمهورية في ذلك

الحين¹.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

1 - محمود قلندر. 2009م. سنوات الحكم المايوي: (الخرطوم - السودان). الدار السودانية للكتب للطباعة والنشر والتوزيع. ص ص 231-233.

المبحث الثالث: الطرق الصوفية خلال الفترة من 1985م إلى 2010م

المطلب الأول: الطرق الصوفية و العمل السياسي منذ 1985م إلى 1989م.

تسمي هذه المرحلة النيابية حقبة الديمقراطية الخامسة في السودان التي قادها زعماء الطائفتين الأنصار والختمية، وشكلا ائتلافا موحدا لقيادة البلاد، وذلك بعد الإطاحة بنظام الرئيس جعفر نميري عبر انتفاضة شعبية في أبريل 1985م. إثر ذلك بدأ عهد انتقالي يحكمه المجلس العسكري الانتقالي بقيادة الفريق أول عبدالرحمن سوار الذهب، ومجلس الوزراء الذي يقوده الجزولي دفع الله، وقد مضت الفترة الانتقالية هادئة، وعادت الأحزاب السياسية لتمارس نشاطها. تم تحديد دوائر الانتخابات في السودان في مارس عام 1986م، الذي وقعه رئيس المجلس العسكري الانتقالي في 21 نوفمبر 1985م، بقيادة سوار الذهب وجرت الانتخابات حسب الموعد المحدد لها، وبلغ عدد الأحزاب التي خاضت انتخابات 1986م تسعة وعشرين حزبا وتجمعا سياسيا.

وقد جاءت نتيجة الانتخابات في عام 1986م لتعكس وزن القوى السياسية المختلفة، حيث برزت تيارات جديدة في الساحة السياسية، و تضاءل وزن تيارات أخرى. وتم إعلان النتيجة خلال الفترة من 13 إلى 16 أبريل 1986م. وبلغ مجموع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الدوائر الجغرافية في كل أقاليم السودان 3949930

ناخبا، وذلك من أصل 5978000 مواطن سجلوا في كشوفات الناخبين، مما عكس مدى الإقبال الكبير للسودانيين على صناديق الاقتراع¹.

أعلنت النتائج بفوز حزب الأمة الذي يمثل طائفة الأنصار بأغلبية الأصوات، ويليه حزب الاتحادي الديمقراطي الذي يمثل الطائفة الحتمية. وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية بين زعمي الطائفتين، ووضعت الأسس لتوزيع الحقائق الدستورية. فكانت رئاسة مجلس السيادة للاتحادي، ورئاسة الوزراء لحزب الأمة، وقد ترأس مجلس رأس الدولة أو مجلس السيادة السيد أحمد الميرغني زعيم الطريقة الحتمية، وتولى رئاسة الحكومة الائتلافية السيد الصادق المهدي زعيم طائفة الأنصار، وتولت بقية الطرق الصوفية الحقائق المتبقية.

لقد تأثرت عملية التصويت بثلاثة ظواهر طغت على سطح العمل السياسي في تلك الانتخابات، فهناك الظاهرة الطائفية والدينية الصوفية، والإثنية والجهوية. وفي هذا السياق تأثرت جهات بعينها في السودان بتلك التأثيرات الطائفية والدينية، مثل دارفور والنيل الأبيض والجزيرة، حيث يهيمن سلطان الطائفة والطريقة والمجموعة الإثنية. وأما الطرق الصوفية فقد كان هناك تباينا واضحا في مواقفها من هذه الانتخابات، وقد عكس ذلك انتماءاتها وعلاقتها القبلية والسياسية ومناطقها

1 - أحمد إبراهيم أبوشوك والفتح عبدالله السلام. مرجع سابق. ص 228.

الجغرافية، والجدول التالي يوضح نتائج مشاركة الطرق الصوفية ضمن الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها في انتخابات 1986م¹.

نتائج مشاركة الطرق الصوفية في الانتخابات العامة 1986م (شكل رقم 7)

الوزن النيابي	عدد الفائزين	عدد المرشحين	الطريقة
27%	84	132	الطريقة المهدية
10%	32	98	الطريقة الختمية
4%	12	23	الطريقة القادرية
0.9%	3	10	الطريقة السمانيّة
1%	5	6	الطريقة التجانية
44%	136	269	المجموع

إن أسلوب التصويت الذي اتبع في الانتخابات البرلمانية الخامسة طغت عليه ثلاث ظواهر متداخلة: الطائفية والإثنية والإقليمية. حيث برزت الطائفية في التصويت لحزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي الممثلين لطائفتي الأنصار والختمية. حيث اكتسح حزب الأمة الدوائر الانتخابية في دار فور وكردفان والإقليم الأوسط باعتبارها مناطق الولاء التقليدي للأنصار. هذا بالإضافة إلى شعبية الحزب في منطقتي الجزيرة والنيل الأبيض. أما الحزب الاتحادي الديمقراطي فقد نال بالطبع تأييد

1- إسماعيل محمد أحمد. 2001م. دور منظمات المجتمع المدني في النشاط الانتخابي: انتخابات 1986 نموذجاً. بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الزعيم الأزهرى. ص 51.

طائفة الختمية المنافسة للأنصار، فاكسح الدوائر الانتخابية في الإقليم الشمالي، والإقليم الشرقي، وتؤكد هذه النتائج أن تأييد الختمية كان عنصرا مهما في الفوز الذي حققه الاتحادي الديمقراطي في هذين الإقليمين¹.

وتعد هذه المرحلة السياسية من أبرز المراحل التي سيطرت فيها الصوفية على سدة المؤسسات السياسية، والمتمثلة في الطريقتين: الأنصارية وغيرها من بيوتات الصوفية الأخرى التي جنحت تحت راية حزب الأمة، والختمية وغيرها من بيوتات الصوفية المؤيدة لها، وعلى علاقة تحابب فيما بينها تحت الحزب الاتحادي الديمقراطي، فأصبحت الطائفة الدينية الشاملة والأوسع من النظام القبلي الذي كان سائدا في فترة من الفترات الاستعمارية.

المطلب الثاني : الطرق الصوفية والعمل السياسي منذ 1989م إلى 2010م:

بدأت هذه المرحلة بقيام ثورة الإنقاذ الوطني بقيادة عمر حسن أحمد البشير في 30 يونيو 1989م، مدعومة من حزب الجبهة الإسلامية القومية الواجهة السياسية للحركة الإسلامية السودانية، وقد وجدت هذه الثورة تأييدا من القوى الإسلامية الحديثة المنتشرة في العالم العربي والإسلامي، وذلك لما تتسم به من طابع إسلامي وما ترفعه من شعارات تهدف إلى تطبيقها على أرض الواقع. ومن هذا المنطلق أيدت

1 - أحمد إبراهيم أبوشوك والفتاح عبدالله عبدالسلام. مرجع سابق. ص 230.

التيارات الدينية المختلفة ثورة الإنقاذ لتوجهاتها الإسلامية التي أعلنتها، والتي تتماشى مع أفكار التيارات الدينية والطرق الصوفية. ومنذ توليها زمام الأمور في البلاد شرعت الثورة في تنظيم العديد من مؤتمرات الحوار الوطني، وذلك بغية البحث عن حلول لمشاكل البلاد في كافة المجالات من خلال الحوارات والمناقشات من كافة القوى السياسية. ولم تكن الطرق الصوفية بعيدة عن الواقع السياسي الجديد فهي من القوى الاجتماعية ذات الثقل بحيث توضع في الاعتبار عند أي تشكيلة سياسية في ماضي البلاد وحاضرها وأيضاً مستقبلها. وتجدر الإشارة إلى أن ثورة الإنقاذ بخلفيتها الإسلامية تربطها علاقة تاريخية جيدة مع الطرق الصوفية¹. ولهذا لم يجد نظام الإنقاذ معارضة قوية وشديدة من عدد معتبر من السادة الصوفية، أو نقدها بشكل لاذع كما الحال في الصراع بين الحركات الإسلامية والطرق الصوفية في العالم الإسلامي.

1 - يقول عثمان البشير الكباشي الأمين السابق للمجلس القومي للذكر والذاكرين في السودان، وعضو في حزب المؤتمر الوطني الحاكم: أن الحركة الإسلامية السودانية متميزة عن غيرها من الحركات الإسلامية الأخرى وحاولت من وقت مبكر جداً أن تتصالح مع البيئة الاجتماعية في السودان، وأن توجد لها موطئ قدم في الفعاليات الاجتماعية المؤثرة دونما انفصام أو خصم أو قطيعة مع هذه القطاعات فهي حركة تفاعلية لم تسجن نفسها في أطر انعزالية عن التنظيمات الاجتماعية الفاعلة في السودان لذلك اتفقت مع التصوف من وقت مبكر منذ جبهة الميثاق الإسلامي التي تأسست بمبادرة من الحركة الإسلامية السودانية بعد ثورة أكتوبر 1964م وحرصت على بناء صلات مع المتصوفة وأن تضمهم إلى هذه الجبهة، وكذلك حدث نفس الشيء بعد سقوط نظام نميري عام 1985م حينما تكونت الجبهة القومية الإسلامية، وكان لها صلات وتحالفات مع عدد معتبر من البيوت الصوفية والحركة الإسلامية، وخاصة أن قيادات الحركة الإسلامية أتو من بيوت صوفية حتى أن عدد معتبر من نواب الحركة الإسلامية السودانية في البرلمانات كانوا من أبنائهم، بالعكس كانت هناك تحالفات سابقة ورؤية لدور التصوف تختلف عن رؤية الحركات الإسلامية الأخرى في العالم الإسلامي لأن التصوف له أثره وفعله في العمل الإسلامي لإن المتصوفة هم الذين حفظوا لأهل السودان دينهم وسأهموا في تحفيظ القرآن والفقهاء وبناء المساجد والخلاوي.

ولأن نظام الإنقاذ يدرك جيدا حجم دائرة تأثير الطرق الصوفية في الحياة الاجتماعية في السودان، وبالتالي أهميتهم في تثبيت أو زعزعة النظام، لم يتجاهل الطرق الصوفية وأهميتها وذلك رغم الاختلافات الأيديولوجية المعروفة بين الحركات الإسلامية المنتشرة في كثير من دول العالم الإسلامي والطرق الصوفية، والتجاذبات الحادة بينهما، فقد سعى النظام إلى كسب ود مشائخ الصوفية. وفي هذا السياق شدد نافع علي نافع نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس المؤتمر الوطني على المبادئ التي تلتقي عليها الإنقاذ مع الطرق الصوفية في السودان، حين قال: "إن برنامج الإنقاذ هو الطريق إلى الله والسير في طريق العبودية الخالصة لوجه الله تعالى واتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأضاف أن الإنقاذ أعادت السلطان لأهل القرآن، وقال الصوفية هم أصحاب مشروع توطئ الإسلام، وقال إن المؤتمر الوطني يتصادق مع الطرق الصوفية في نشر الدعوة والقيام على أمر الدين، والتي قطعت الطريق أمام علمانية الدولة وانتشار الأفكار الهدامة في المجتمع، وأشاد بالدور الرائد لجميع مشايخ الطرق الصوفية في نشر القرآن وعلومه عبر المساجد والخلاوي وعاهد أهل الطرق الصوفية وأهل السودان بأن تظل راية الإنقاذ هي راية لا إله إلا الله، وقال إن الثقة هي الحافز والوقود للنصر الكبير"¹.

1 - كلمة نافع علي نافع نائب رئيس المؤتمر الوطني لشئون الحزب في ملتقى الطرق الصوفية بمنطقة حجر العسل بولاية نهر النيل بتاريخ 13 فبراير 2010م، الصوفية والانتخابات google . تاريخ الاطلاع 14 فبراير 2010م في تمام الساعة الرابعة مساءً بتوقيت السودان.

كما أشاد الرئيس البشير في العديد من المناسبات بعمق العلاقة التي تربط الصوفية بحكومة الإنقاذ لأنهم رأوا فيها حكومة وطنية، مضيفاً إلى أن أغلب بيوتات الطرق الصوفية تؤيد هذه الحكومة التي تتخذ من الدين الإسلامي منبراً لانطلاقها، وأن هذا ما يوحدها مع الصوفية، "وأقر البشير على مجاهدات الطرق الصوفية ودورها الدعوي والرسالي في نشر تعاليم الدين الإسلامي الحنيف في السودان، وأفاد أن الصوفية هم أول من رفع شعارات لإله إلا الله في كل بقاع السودان الحبيب وبنو الخلاوي والديجاد وجمعوا الحيران ودرسوا الناس القرآن: وعلق البشير عن علاقته بالصوفية قائلاً: ما عشان كسب سياسي لأنهم هم الذين أسسوا للمنهج الإسلامي وبنوا الدين في هذا البلد وغرسوه ومكنوه في نفوس الناس"¹.

أما موقف الطائفتين الكبيرتين الأنصار والختمية واللذان أطاح نظام الإنقاذ بحكهما النيابي في 1989م، فمن الطبيعي أن يعلنوا معارضتهم للحكم العسكري الجديد، حيث تزعموا المعارضة السياسية لثورة الإنقاذ وفرت قياداتهما للخارج. وعلى إثر ذلك سعت لتكوين التجمع الوطني الديمقراطي السوداني في أسمر، وعقد المؤتمر في الفترة من 15 إلى 23 يونيو 1995م وشارك فيه الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة والحزب الشيوعي السوداني وتجمع الأحزاب الإفريقية السودانية والحركة الشعبية

1 - الزين الخاتم الحجاز. يوم الجمعة 19 مارس 2010م. صحيفة الرائد: يومية - سياسية - شاملة. تصدر عن شؤون الإعلام بالجلس القومي للذكر والذاكرين: (الخرطوم- السودان). العدد (575).

والنقابات ومؤتمر البجا وقوات التحالف السودانية وشخصيات وطنية مستقلة، وخلص المؤتمر إلى ديباجة "إن التجمع الوطني الديمقراطي وهو يعقد مؤتمره في ظروف عصيبة وفاسية يعيشها شعب السودان من جراء تسلط الجبهة القومية الفاشية وسياستها التي أهدرت كرامة المواطن السوداني ودمرت الاقتصاد الوطني وأسأت إلى علاقات السودان الخارجية بتهديدها للأمن والاستقرار إقليمياً ودولياً وبتصدير الإرهاب والفتنة لدول الجوار وللعديد من دول العالم، كما كشف النظام عن طبيعته العدوانية ورفضه لكافة مبادرات السلام وتأجيجه لنيران الحرب الدائرة في جنوب بلادنا، وعليه يؤكد التجمع المضي في العمل الدؤوب بكافة وسائل المقاومة السياسية والعسكرية والشعبية"¹.

واستمرت المعارضة السودانية بالخارج بقيادة حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي والتي تؤكد على مطلبها الأساسي وهو عودة الديمقراطية، حتى نهاية حقبة التسعينيات، حيث عقدت مصاحبات وطنية بين حكومة الإنقاذ والأحزاب السياسية المعارضة بالخارج على إثرها تم عودة قيادات المعارضة أبرزها الأمة والاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي وغيرها من المنفى، والسماح لهم بممارسة العمل السياسي في إطار المعارضة بالداخل.

1 - محمد أبو القاسم حاج احمد. مرجع سابق. ص 699

ونتيجة لهذه المصالحة بين الإنقاذ وطائفتي الختمية والأنصار وحزبيهما الأمة والديمقراطي، رأت بعض القيادة البارزة فيهما ضرورة المشاركة في حكومة الإنقاذ، إلا أن هذا الأمر كان محل خلاف مع قيادي الحزبين، اللتان تريان أن المشاركة في الحكومة لم تتوفر شروطها بعد. غير أن قيادات المؤيدة للمشاركة انشقت عن الحزبين وأسسوا أحزاباً جديدة مثل حزب الأمة الإصلاح والتجديد المنشق عن حزب الأمة، وكان من أبرز قياداته الصادق المهدي الذي تقلد منصب وزير الصحة بولاية الخرطوم وهو ابن عم الصادق المهدي رئيس حزب الأمة وزعيم طائفة الأنصار، ومبارك الفاضل مستشاراً لرئيس الجمهورية للشئون الإفريقية، وبابكر تمار وزيراً لوزارة التربية الاتحادية، الزهاوي ابراهيم مالك وزيراً للإعلام. حزب الأمة جناح الاصلاح والتنمية برئاسة غازي الصديق.

أما القيادات المنشقة عن الحزب الاتحادي الديمقراطي فأسست حزبا باسم الحزب الاتحادي الديمقراطي . جناح الهندي والذي يرأسه جلال الدين الدقير والذي يشغل حالياً منصب وزير وزارة التعاون الدولي. ومن عضويته فتح الرحمن شيلا، وكان أبرز قياداته جلال الدين الدقير ووزيرا للصناعة، أحمد بلال وزيراً لوزارة الصحة الاتحادية، الوسيلة الشيخ السماني وزيراً للدولة بوزارة الخارجية. وتجدر الإشارة هنا أن هناك أحزاباً أخرى انشقت عن الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي اضطر أن يوصف باسم الإتحادي الديمقراطي (الأصل)، نتيجة لكثرة الإنشقات التي طالت الحزب.

ومن هذه القيادات من انشق عن الحزبين الأمة والديمقراطي وانضم إلى عضوية حزب المؤتمر الوطني مثل: القيادي في الاتحادي الديمقراطي فتحي شيلا وهو حالياً أمين أمانة الإعلام الإتحادية بالمؤتمر الوطني.

ففي ظل اهتمام حكومة الإنقاذ المتمثلة في المؤتمر الوطني بالطرق الصوفية ومحاولة منها لكسب التيار الديني الصوفي القوي شعبياً بجانبها، فقد تم تأسيس المجلس القومي للذكر والذاكرين¹ عام 1997م كهيئة عليا تعني بشئون التصوف في السودان، وكجسم يربط التيار الصوفي بأجهزة الدولة المختلفة، ومحاولة هيمنة الإنقاذ على التصوف من خلال الدعم المادي كتشييد الخلاوي، والقباب والمعنوي المتمثل في تبادل الزيارات الرسمية بين القيادات السياسية ومشائخ الطرق الصوفية.

أما على مستوى الرؤية السياسية فقد أسهمت الطرق الصوفية إسهاماً كبيراً في القضايا السياسية ذات الطابع المحلي والقومي، حيث أصدرت إدانتها للهجمة الأمريكية في أغسطس 1998م على مصنع الشفاء للدواء، وهبت جميع الطرق الصوفية منددة بهذا العدوان عبر تسيير المواكب، وتقديم المذكرات وعقد المقابلات

1 - تأسس المجلس عام 1997م وفقاً لفلسفة قامت عليها آنذاك وزارة التخطيط الاجتماعي في السودان، وهذه الوزارة المعنية بشئون المجتمع والدعوة والرياضة والثقافة وما سواها من الشؤون المجتمعية وكانت الفكرة أن الطرق الصوفية في السودان، لها تأثير كبير جداً على الحياة الثقافية والعملية والاجتماعية والسياسية، وأسهمت الإسهام الرئيسي في تشكيل الشخصية السودانية وكان لها نصيب الأسد في ولاء أهل السودان الدينية، لذلك كان لا بد من وجود تفكير لبلورة وتنظيم وتنسيق هذا النشاط وربطه بالدولة، والمجلس معنى بالدرجة الأولى بالتعبير عن الطرق الصوفية بالسودان وعن أهل الذكر عموماً، وتمثيلهم في كيان يعبر عنهم، ومعنى أيضاً بالحفاظ على التراث الصوفي السوداني حيث يمتلك التصوف تراثاً فكرياً وثقافياً وأديبياً ودعويًا هائلاً، والمجلس معنى بنشر العلم وسط أهل التصوف باعتبار أن العلم هو الأساس الذي قام عليه الطريق الصوفي لا سيما في السودان، وكذلك المجلس معنى بتقديم الخدمات الممكنة لمساجد ومؤسسات الطرق الصوفية.

مع أجهزة الحكم لصد العدوان، واعتبروا ذلك استهدافا لثورة إسلامية، ومؤامرة صهيونية تقودها أمريكا ضد السودان شعبا وحكومة.

ولقد كان للطرق الصوفية موقف بارز ضد قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن اعتقال الرئيس عمر البشير بتهمة المسؤولية عن ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية في إقليم دارفور غربي السودان، حيث قدمت وثيقة باسم الطرق الصوفية في السودان تحت مسمى: وثيقة الموت، التي وقع عليها مليون صوفي من مشايخ ومريدي الطرق الصوفية لتأكيد مناصرة الرئيس البشير، ووصفت الصوفية البشير رمز الكرامة والسيادة الوطنية، وأن المتصوفة هم رأس الرمح في معركة الكرامة والنصر¹.

وتواصلت في توثيق العلاقة بين حكومة الإنقاذ والطرق الصوفية، بايعت أغلب الطرق الصوفية بالبلاد المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية في الرابع من رمضان عام 1999م. وقد كان لقرارات (4/ رمضان)، والتي بموجبها انقسمت الحركة الإسلامية إلى قسمين الأول يمثل حزب المؤتمر الوطني بقيادة عمر البشير والثاني يمثل حزب المؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي مؤسس الحركة الإسلامية السودانية، كان لها دورا بارز في جذب مشايخ الطرق الصوفية للمؤتمر الوطني. وبذلك انضوت الحركة الإسلامية والطرق الصوفية في تنظيم واحد بقيادة الرئيس عمر البشير. وتجدر

1 - <http://www.sudanforum.net/showthread.php?t=52699> وليد الطيب. بيعة الموت مبايعة الصوفية

للشهير، أطلعت يوم الثلاثاء 28 كانون 2010 الساعة الثالثة وأربعون دقيقة مساءً

الإشارة إلى أن أغلب قيادات الإنقاذ والحركة الإسلامية متصوفة وقد كان لهم نصيبهم من الجهاد والزود عن الدين والوطن ضد أعدائه¹.

كما شاركت الطرق الصوفية في الحملة الانتخابية في انتخابات 2010م، التي شملت انتخابات رئاسة الجمهورية، والبرلمان، والولايات، والمجالس التشريعية الولائية، حيث دعمت الكثير من بيوتات الطرق الصوفية مرشح المؤتمر الوطني عمر أحمد البشير، حيث شهدت لقاءات الرئيس البشير بالطرق الصوفية في أرجاء واسعة من البلاد، فأقامت الطريقة القادرية المكاشفية لقاء جماهيريا بمدينة المناقل بوسط السودان لعمر البشير قبيل الانتخابات مباشرة في الثاني من شهر أبريل 2010م². كما بايعت بعض الطرق الصوفية البشير، مثل الطريقة القادرية في منطقة أم ضبان جنوب شرق العاصمة الخرطوم، حيث عقد الشيخ الطيب الجد الشيخ العبيد ود بدر تجمعا كبيرا لعمر البشير يوم 29 مارس 2010م، وقد أم هذا اللقاء حشد كبير من أبناء الطريقة والقبائل المجاورة³. وأكدت الطريقة ولاءها التام للرئيس عمر البشير

1 - الشيخ محمد أحمد. 4 أبريل 2010م. صحيفة الرائد يومية - سياسية: - شاملة: (الخرطوم - السودان). تصدر عن الأمانة العامة للذكر والذاكرين. العدد 223 .

2 - المرجع نفسه.

3 - جريدة الرأي العام. 2010/3/30م. صحيفة الرأي العام صحيفة يومية سياسية ثقافية اجتماعية مستقلة: (الخرطوم - السودان). العدد (89).

والمؤتمر الوطني. وقد عرف عن هذه الطريقة مشاركة بعض رموزها بفعالية في المؤسسات التشريعية والتنفيذية في عهد ثورة الإنقاذ الوطنية¹.

أيضا كان من أكبر لقاءات البشير بالطرق الصوفية لقاءه باتباع الطريقة القادرية بأمدرمان في حي أمبدة، حيث قام الشيخ الصادق خالد الصايم شيخ الطريقة القادرية باستقبال عمر البشير وتأييده لقيادة البلاد، وقد أبدى الشيخ الصادق تأييده للبشير في حملته الانتخابية مؤكدا على دور الصوفية في حمل راية الإسلام في السودان ودعوتهم لتطبيق كتاب الله وسنة نبيه في كافة مجالات الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، ومؤكدا على تطابق منهج الصوفية مع ثورة الإنقاذ في مبادئها الإسلامية، واعتبر البشير أن هذا اللقاء يجمع بين أهل الإسلام ضد محاربيه من العلمانيين ومواليي الغرب².

ومن أهم المراكز الصوفية كذلك التي عقدت تجمعا كبيرا لعمر البشير الطريقة السمانية في فرعها المنتسب للزعيم الصوفي الشهير الراحل الشيخ عبدالرحيم البرعي. فقد أقام خليفته الشيخ الفاتح عبدالرحيم لقاء جامعا بمجمعهم الإسلامي بمدينة المهادين جنوب الخرطوم، الذي عبر فيه أحفاد البرعي عن تأييدهم المطلق للرئيس

1 - بشير الطاهر. 1997م. المشاركة السياسية للقادرية في البادراب في التاريخ المعاصر. بحث مقدم في قسم العلوم السياسية. جامعة الخرطوم بالسودان. ص 23.

2 - مجلة القوم. الخرطوم. مايو 2010م. العدد 145. ص 6.

البشير ورفضهم كل المؤتمرات الدولية التي تحاك ضد السودان¹. وقد تطرق البشير في كلمته في هذا التجمع الجماهيري إلى مجهودات الصوفية في السودان الاجتماعية والدينية والسياسية، فقال: إن الشيخ البرعي كان من الذين وقفوا في الصفوف الأولى دفاعاً عن السودان وعن عقيدة الأمة، وأنه كان سنداً للإنقاذ ولتطبيق الشريعة².

وعقد لقاء آخر مماثل لجماهير الطريقة السمانية الطيبة القريبة الحسنية بمسجد الشيخ الفاتح قريب الله بأمدرمان، حضره بعض الشخصيات الدينية والسياسية إلى جانب عدد كبير من العلماء ومشايخ الطرق الصوفية والأحباب والمريدين وأهالي الجنوب والشمال، حيث أكدوا فيه وقوفهم المطلق مع ثورة الإنقاذ والسودان ضد ما يتعرض له من مؤتمرات ودسائس، ويستنكرون ويشجبون ادعاءات ما يسمى بالحكمة الجنائية، واختتم البرفسور محمد الشيخ حسن الفاتح مرشد الطريقة اللقاء بقوله: لا إله إلا الله لا نجامل وفي محمد رسول الله لا نجامل³.

وجدد الشيخ عبدالرحيم محمد صالح خليفة عموم الطريقة السمانية في السودان بيعة أهل الطرق الصوفية بالسودان للإنقاذ وانصرتهم للرئيس البشير، وكل مرشحي المؤتمر الوطني في الدوائر القومية ودوائر المجالس الوطنية ودوائر المجالس

1 - صحيفة الأحداث يومية - سياسية - شاملة - مستقلة 2 ابريل 2010م: (الخرطوم - السودان). تصدرها شركة نسق العالمية. العدد 302.

2 - المرجع نفسه.

3 - الزين الخاتم الحجاز. يوم الجمعة 19 مارس 2010م. صحيفة الرائد: تصدر عن شؤون الأعلام بالمجلس القومي للذكر والذاكرين: (الخرطوم- السودان). العدد (536).

التشريعية، وناشد كل أبناء السودان للوقوف إلى جانب الإنقاذ لبناء المشروع الإسلامي، والسير به إلى الأمام وقال إن مشروع الحكم بشرع الله يعتبر مشروعاً قومياً، وأنها سنعطى أصواتنا لمن عملوا من أجل رفع راية لا إله إلا الله، والعمل من أجل عزة وكرامة المواطن السوداني، مشيراً إلى المشروعات المختلفة التي نفذتها الإنقاذ، وأوضح أن أهل الطرق الصوفية حاربوا وقاتلوا من أجل السودان، ووقفوا مع المهدي مجاهدين ومحاربين من أجل الدين والبلد وهم أهل جهاد وكفاح¹.

شملت تلك الحملة الانتخابية أيضاً استقبال البشير لعديد من الوفود، من الطرق الصوفية من أقاليم السودان المختلفة، وذلك في مبنى المركز العام للمؤتمر الوطني. ومن أبرز تلك الوفود الطريقة الأحمدية، والطريقة السمانية بالجزيرة، وكذلك وفد الطرق الأخرى التجانية والإبريسية، كما حضرت مجموعة منشقة من طائفة الأنصار (الطريقة المهديية) من منطقة النيل الأبيض حيث أعلنت عن انشقاقها على القيادة الحالية لحزب الأمة، التي لم تعر منطقتهم أي اهتمام وأهمتها إهمالاً كاملاً، وذكروا أن كل ما تم في تنمية المنطقة كان في عهد ثورة الإنقاذ بقيادة عمر البشير².

1 - كلمة الشيخ عبدالرحيم محمد صالح خليفة عموم الطريقة السمانية في ملتقى الطرق الصوفية بمنطقة حجر العسل بولاية نهر النيل بتاريخ 13 فبراير 2010 م، الصوفية والانتخابات google . تاريخ الاطلاع 14 فبراير 2010م على تمام الساعة الرابعة مساءً بتوقيت السودان.

2 - المجموعات، وثائق الانتخابات للعام 2010م. دار الوثائق القومية بالخرطوم.

كذلك أقام مجلس الذكر والذاكرين، أعلى هيئة صوفية في السودان، لقاء حاشدا للطرق الصوفية لمبايعة الرئيس عمر البشير رئيساً للجمهورية، حيث كان للمجلس الأعلى للتصوف دور كبير في حشد المواطنين للمرشح عمر البشير، حيث عقد لقاء حاشدا للبشير بالساحة الخضراء شمال الخرطوم.¹ وقد أعلن سكرتير المجلس الأعلى للتصوف عن مبادرتهم لدعم رئيس الجمهورية لتوجهه الإسلامي ودفاعه عن عقيدة الأمة في وجه المحططات الأجنبية الرامية للنيل من وحدة الأمة.² وشارك في هذا اللقاء عدد كبير من زعماء الطرق الصوفية. وقد أكد لهم عمر البشير علاقته الوطيدة بأهل الله من الطرق الصوفية. وأكد أن هذه المبايعة تتم لتأكيد الثوابت الإسلامية والالتفاف حول كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.³

لقد كان لتلك الزيارات واللقاءات أثر بالغ على أتباع ومريدي الطرق الصوفية، إذ قاموا بالمشاركة الفعالة في كافة عمليات الانتخابات من تسجيل وترشيح وتصويت، وفي كل مستوياتها، رئاسة جمهورية وانتخابات الوالي والمجالس التشريعية الاتحادية والولائية والمحلية.⁴ حيث شاركت الصوفية بفاعلية في الهيئة القومية لترشيح عمر البشير عن المؤتمر الوطني، بل إن معظم الأعضاء النشطين في الهيئة

1 - صحيفة الصحافة. 14 مارس 2010م. صحيفة يومية سياسية ثقافية سودانية مستقلة. العدد 2345. ص 2.

2 - المرجع نفسه. ص 3.

3 - نشرة الوكالة السودانية للأخبار. 1 مارس 2010م. العدد 324. ص 3.

4 - أبو بكر الأمين محمد. نوفمبر 2010م. مشاركة الجماعات التقليدية في انتخابات 2010م. في مجلة الدراسات السودانية. العدد الثالث. المجلد 4. ص 35.

كانوا أشخاصا ذوي وضع رفيع في الطرق الصوفية الشهيرة، وقد أسندت رئاسة الهيئة لشخصية ذات وزن شعبي، وبعد صوفي، وهو المشير عبدالرحمن محمد حسن سوار العالبي المعروف بانتمائه للطائفة الإسماعيلية المشهورة بمدينة الأبيض بغرب السودان¹.

ومن ناحية أخرى وفي إطار المشاركة في العمل السياسي للصوفية في أعلى مستوياته فقد سعى بعض المتصوفة إلى ترشيح أنفسهم لانتخابات الرئاسة للعام 2010م، ومنهم "الشيخ محمد الشيخ الريح الشيخ إسحاق الشيخ حمد النيل خليفة العارف بالله الشيخ حمد النيل صاحب المقام المعروف بأمر درمان، أعلن ترشيحه للانتخابات تضامناً مع ابن عمه خليفة السجادة القادرية العركية بالسودان، الشيخ عبدالله الشيخ أحمد الريح الشيخ عبدالباقي أزرق طيبه، وقد أودع الشيخ محمد الشيخ الريح طلب ترشيحه للمفوضية مرشحاً للحزب الوطني الاتحادي جناح (أزرق طيبة)، الدائرة (6) أمبدة الأمير الثانية لعضوية المجلس الوطني، وتم تسليم أوراق المرشح الشيخ محمد حمد النيل للمفوضية وسط عدد من أنصار الحزب الوطني الاتحادي وأبناء الطريقة القادرية العركية وجمهور غفير من أبناء الدائرة"².

1 - أحمد صادق الكاروري. يونيو 2010م. (الانتخابات السودانية 2010م: حقائق ودلالات). مجلة دراسات إفريقية تصدر بجامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم. ص 270.

2 - الزين الخاتم الحجاز. 13 صفر 1413هـ 29 يناير 2010م. الشيخ مجدي الأحمد يعلن ترشحه مستقلاً. صحيفة الراصد تصدر عن شؤون الإعلام بمجلس الذكر والذاكرين: (الخرطوم - السودان). العدد 526.

وفي السياق ذاته أعلن "الشيخ مجدي صلاح الدين الأحمدي، السكرتير العام للطريقة الأحمدية المرازقة بالسودان، أوراق ترشيحه لعضوية البرلمان (مستقلا)، عن دائرة أم درمان شمال للمفوضية القومية للانتخابات ودعمت هذه الخطوة بتأييد كبير خلال موكب سيرته جماهير وأحباب ومريدو الطريقة الاحمدية البدوية المرازقة وبعض أتباع الطرق الصوفية الأخرى تضمنا مع المرشح الصوفي الأحمدي المستقل الأستاذ الشيخ مجدي الأحمدي"¹.

فكان لأهل التصوف دور بارز في الانتخابات الأخيرة التي عقدت في أوائل عام 2010م، حيث بلغت نسبتهم حوالي 95% أدلو بأصواتهم في الانتخابات. ولذلك كان لهم دور حلي في حسم الانتخابات، وذلك لقناعاتهم بمنهج هذه الدولة وهو رفع راية لا إله إلا الله، والتي تسعى لتمكين دين الله في الأرض، والجهاد لإحقاق الحق، وضد الصلف الصهيوني والعداء الغربي، كان لا بد أن تقف زمرة الصالحين من مشائخ التصوف مع تأييدهم لهذا المنهج القاصد لله تعالى، وحسم الأمر بفوز مرشحي المؤتمر الوطني فوزا ساحقا، وذلك بمساندة أهل التصوف له في هذه الانتخابات"².

1 - المرجع نفسه.

2 - مقابلة مع الشيخ الطيب عبدالله أحمد الإمام مدير شؤون الولايات بالجلس القومي للذكر والذاكرين، وذلك يوم الجمعة الموافق 25 يوليو 2010م.

والجدير بالذكر أن هناك عددا من الطرق الصوفية وبعض البيوتات الصوفية لم تشارك في هذا اللقاء، فالطريقة المهدية كان لها مرشحها في هذه الانتخابات حتى ذلك الحين قبل أن تعلن انسحابها من الانتخابات¹. وكذلك فعلت الطريقة الختمية فبحكم تحالفها مع الحزب الاتحادي الديمقراطي، فقد كان لها موقف متميز عن حزب المؤتمر الوطني بقيادة عمر البشير، بل كان لها مرشحها للرئاسة وهو خاتم السر المؤيد من قبل الحزب الاتحادي الديمقراطي والطريقة الختمية، وقد نال نسبة ضئيلة من الأصوات بلغت 1.93% من جملة الأصوات².

إضافة إلى ذلك فقد تجاوزت علاقات الطرق الصوفية السلطة السياسية الحاكمة، أي المؤتمر الوطني، إذ كانت على علاقة تواصل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان المنافس الوحيد القوي للمؤتمر الوطني. وبذات القدر كانت الحركة الشعبية تدرك مدى تأثير أهل التصوف في الحياة الاجتماعية والسياسية في الشمال السوداني، وقوة جماهير الصوفية من مريدين وأتباع ومحبين. غير أن هذه العلاقة تتفاوت من بيت صوفي لآخر، فنجد شيخ الطريقة القادرية العركية على علاقة حميمة مع قيادات الحركة الشعبية حتى قبل توقيع اتفاق نيفاشا عام 2005م مع حكومة الإنقاذ. ويعتبر استمرار الزيارات من قبل زعامات الحركة الشعبية لمشائخ

1 - جريدة الصحافة. 15 ابريل 2010م. صحيفة سياسية ثقافية سودانية مستقلة. العدد 3546.

2 - الكاروري، مرجع سابق. ص 270.

الطرق الصوفية في المناسبات الوطنية والدينية المختلفة محاولة منها لكسب ودّ جماهير الطرق الصوفية.

فباقان أموم، القيادي بالحركة الشعبية لتحرير السودان، الذي يسميه البعض الوجه الصوفي للحركة الشعبية، أجرى زيارات متكررة لبعض زعامات الطرق الصوفية، وكان حريصاً على مشاركتهم في الأعياد والمناسبات الدينية. ففي أواخر عام 2009م وحدها، زار باقان عدداً معتبراً من مشايخ الطرق الصوفية، منهم الشيخ الفاتح الشيخ قريب الله أحد مشايخ الطريقة السمانية، والشيخ الكباشي والشيخ الصابونابي والشيخ الطيب ود الحد شيخ الطريقة القادرية في قرية أم ضوابان، وشارك باقان في الأذكار والأوراد الصوفية. وتهدف الحركة الشعبية من ذلك إلى إرساء جسور التواصل مع أهل التصوف رغم الاحتلاف الديني بين قيادات الحركة الشعبية التي يدين غالبية قياداتها بالمسيحية، وذلك لكسب التأييد السياسي لبرامج الحركة الانتخابية، ورسم صورة ذهنية مقبولة للحركة في السودان وخاصة في شماله.

ومما أعطى بعداً جديداً للعلاقة المتبادلة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وبعض الطرق الصوفية، اختيار مرشح الحركة الشعبية للانتخابات الرئاسية للعام 2010م الشيخ والخليفة عبد الحارث محمد حسن شيخ الطريقة الأحمدية في القطاع

الشمالي التابع لمنطقة الدير بالخرطوم، وذلك لضمان انضمام عدد أكبر من جماهير الصوفية عندما يكون المرشح من البيت الصوفي.

ووفقاً للحديقة صفوت، فإن الدور السياسي للطرق الصوفية في السودان غير الحقب السياسية المختلفة يؤكد أن الأحزاب السودانية الحديثة لا تزال تحمل آثار بصمات الحركة الصوفية والقبلية التي تعود إليها جذور هذه الأحزاب، وأشارت صفوت إلى أهمية الدور التاريخي الذي لعبته الطرق الصوفية في تشكيل معالم الحياة السياسية الحديثة في السودان، والذي لا تزال آثاره تتجلى في العديد من المظاهر التي تسم أداء هذه الأحزاب. فمثلاً نزعة الولاء المطلق لرعاة الأحزاب التي تسمى: عبادة الفرد والتنظيم، والتي تعود أصولها إلى عبادة شيخ الطريقة والولاء المطلق له المعروف عن الطرق الصوفية. وفي إشارتها لذلك التأثير السلبي الذي انعكس على أداء الأحزاب الحديثة، والذي أسسها إلى جانب عوامل أخرى وفي مقدمتها التدخل الخارجي في إضعاف تأثير الأحزاب في السودان¹.

مما سبق يمكن الوصول إلى خلاصة مفادها أن دراسة الحياة السياسية في السودان، بمعزل عن الدور الصوفي، أمر بالغ الصعوبة التي قد تصل حد الاستحالة. حيث أن الصلة الوثيقة بين الطرفين متجذرة وقديمة قدم الحياة السياسية نفسها في

1 - هيام حسان. مجلة القدس العربي: سياسية - يومية - مستقلة: (لندن - بريطانيا). الناشر مؤسسة القدس العربي للنشر والإعلان.

العدد 6324. الصادرة يوم الاثنين 5 أكتوبر 2009م. ص 4.

هذا البلد. فمنذ أن تكونت سلطنة الفونج كأول سلطنة إسلامية في السودان، حاولت قياداتها السياسية أن يكون لها موطئ قدم داخل بيوتات الطرق الصوفية، وذلك من خلال الدور الذي منحه للزعامات الصوفية شبه المطلق ووضعهم موضع المستشار في أغلب أمور الحكم.

فعبر التاريخ السياسي للسودان لم تتجاهل التنظيمات السياسية أو الحكومات المتعاقبة الدور المؤثر للطرق الصوفية في شئون الحياة عامة والشأن السياسي على وجه الخصوص. كما لهذه الطرق الصوفية من شعبية قد تصل الملايين من المريدين والأتباع. وهذا الكم النوعي الكبير يشكل قاعدة أساسية للحكم إذا أحسن توظيفها من قبل الحكام، وفي المقابل قد تشكل خطورة في حال تجاهلها بشكل مطلق.

إن القبول الذي وجدته الطرق الصوفية لدى الشعب السوداني، والذي انعكس في القاعدة العريضة من الأتباع والمريدين، حيث لا يكاد يخلو بيت سوداني من مريد تابع لإحدى الطرق الصوفية، بالإضافة إلى تأثير هذه الطرق في كافة مناحي الحياة الاجتماعية، هذا القبول مبرده إلى المعين الروحي الذي وجدته السودانيون لدى الطرق الصوفية، وذلك على خلاف التيارات الدينية الأخرى والتي لم تجد مثل ما للصوفية من مكانة ذات تأثير في المجتمع السوداني. وبالتالي فمن الطبيعي أن يكون منشأ جل القيادات السياسية في البلاد منحدرًا من بيوتات الطرق

الصوفية أو على صلة بها. إذن لا مناص للسلاسة من التعامل مع الطرق الصوفية بناء على متانة هذه الصلة.

إن الطرق الصوفية ذات تأثير عميق في الحياة السياسية السودانية، حيث شكلت مسرحاً للصراع بين الأحزاب والتنظيمات السياسية. فكل طرف له محاولاته لجذب أهل التصوف إلى جانبه، وذلك من خلال البرامج التي يضمها، وخاصة البرامج ذات الطابع الديني، الذي يمثل اليد الأساسي لدى الصوفية. إلا أن عدداً معتبراً من أهل التصوف لم يتزفوا بالانضمام لحزبٍ سياسي معين، بل حاولوا الابتعاد بقدر الإمكان عن عدم الارتكان لأي حزب أو تنظيم معين، خوفاً من الزج بهم في الصراعات السياسية، وتركوا الأمر بحسب ما تقتضيه المصلحة.

ولعل التأثير البارز والقوي للطرق الصوفية في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والسياسية السودانية، جعلت مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية، وبشقي تياراتها تسعى لاستثمار رصيدها الجماهيري لصالح معركتها الانتخابية الرئاسية والبرلمانية وغيرها. وهذا الصراع الحزبي دفع بأهل التصوف إلى عمق الممارسة السياسية. فقبيل الاستقلال انبثقت عن بعض الطرق الصوفية أحزاباً سياسية، فكان الحزب الوطني الاتحادي ممثلاً للختمية، وانبثق حزب الأمة عن طائفة الأنصار. وقد شكل هذان الحزبان أقدم وأقوى صراعات سياسية شهدتها الحياة السياسية في السودان.

واستطاعا أن يسيطرا على مقاليد السلطة نتيجة للرصيد الصوفي الذي يمتلكه كل منهما.

بالرغم من خلاف نظام النميري مع الطرق الصوفية في بداية عهده إلا أنه تدارك الأمر وأسس علاقات مع هذه الطرق شاعرة في تثبيت أركان نظامه، بل وأضفت عليه الشرعية التي ساعدت في التفاف الجماهير حوله. وفوق ذلك عززت توجهات النظام الدينية والتي توجت بتطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد، وفي هذا الشأن يحسب للطرق الصوفية إسهامها الرئيسي في ذلك، حيث مازالت قوانين الشريعة الإسلامية معمول بها في السودان، ولم تستطع حكومة فترة الديمقراطية الخامسة 1986م - 1989م أن تلغيها رغم الجهود التي بذلت حينها من القوى العلمانية لهذا الغرض. ولذلك فإن نظام جعفر النميري دعم الطرق الصوفية وعين بعض رموزها في المناصب السيادية وبعض الحفائب السياسية الأخرى. حيث كلف الشيخ كمال عمر الذي كان أمينا للشؤون السياسية في الاتحاد الاشتراكي ثم سفيرا في المغرب وغرب أفريقيا نتيجة لانتشار الطريقة التيجانية في تلك المنطقة والتي ينتمي إليها الشيخ كمال.

وبذلك ارتبطت المناصب السياسية بالانتماء الصوفي وقد ساد هذا الأمر في كافة أوجه الحياة. وبالتالي كان لابد للمرشحين أثناء حملاتهم الانتخابية، كما تبعنا

في هذا الفصل، من الوضع في الاعتبار البعد الصوفي. وكان من أشكال ذلك الزيارات من المرشحين للطرق الصوفية في مناطقهم وتفقد المساجد والخلاوي، وقد بدا ذلك واضحاً في الحملة الانتخابية للرئيس البشير ولقاءاته بشكل المتابعة مع مشائخ الصوفية، وفي ذلك دلالة قوية على الدور السياسي الهام الذي تلعبه الطرق الصوفية في السودان.

إذن الطرق الصوفية كانت ولا زالت توظف في الشأن السياسي، وتستخدم من قبل السياسيين، حكاماً ومعارضين، ممن تعاقبوا على الحكم في السودان. ونتيجة لدخول الكثير من بيوتات الصوفية في الشأن السياسي، فقد تأثر البيت الصوفي بشكل كبير جراء ذلك، حيث أنتجت بعض هذه المشاركات السياسية صراعات بين بعض بيوتات الطرق الصوفية أدت إلى حدوث الانقسامات داخلها. والأمثلة كثيرة في هذا الخصوص، حيث تحالفت الحسنية مع الحكم التركي المصري ضد الحركة المهدية باعتبارها الخصم الأكبر لها. وغيرها من الأمثلة مما ورد في ثنايا هذا الفصل.